كلية القانون
College of Law

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص،

في موضوع:

تحديث الاستثمار المالي في المناطق الحرة: دراسة تحليلية في القانون الإماراتي والمقارن

Modernization of Financial Investment in Free Zones: An Analytical Study in UAE and Comparative Law

من إعداد الطالب:
-محمد دسمال الحميري

تحت إشراف الأستاذ:
- الدكتورمحمدالهاديالمكنوزي

أعضاء لجنة المناقشة

- **الدكتور/ محمد الهادي المكنوزي**، أستاذ القانون الخاص المشارك بكلية القانون، جامعة أبوظبي، رئيساً؛
- **الدكتورة/لينا الفيومي**، أستاذ القانون الخاص المساعد بكلية القانون، جامعة أبوظبي، عضواً.

السنة الأكاديمية: 2020-2021

قرار إجازة الرسالة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 26 مارس 2021 وقد قررت اللجنة اعتبار الطالب "محمد دسمال الحميري" (الرقم الجامعي: 1071087) ناجحاً، ومنحه درجة الماجستير في القانون الخاص.

أعضاء لجنة المناقشة:

---

1. الدكتور/ محمد الهادي المكنوزي	رئيساً ومشرفاً	التوقيع:
2. الدكتورة/ لينا الفيومي	عضواً	التوقيع:

إقـــــــرار

أقر أنا الموقع أدناه الطالب/ **محمد دسمال الحميري**، المُقيد ببرنامج القانون الخاص، أن هذا البحث المقدم مني للحصول على الماجستير في القانون الخاص، هو نتاج عملي وجهدي العلمي الخالص، وأنه لم يسبق لي التقدم به لأي جهة علمية أو إدارية أو غيرها داخل الدولة أو خارجها للحصول على أي درجة علمية أخرى أو لأى سبب من الأسباب، وأن مضمون هذه الرسالة يعكس آراء الباحث الخاصة وهي ليست بالضرورة الآراء التي تتبناها الجهة المانحة للدرجة العلمية.

كما أقر بقبول قيام الجامعة في حال إجازة الرسالة من قبل لجنة المناقشة والحكم بطباعة الرسالة ونشرها بالكيفية التي تراها محققة لأغراضها وأهدافها، دون أن يكون لي حق العدول عن هذا الإقرار بعد إجازة الرسالة.

مقدم من: محمد دسمال الحميري

الرقم الجامعي: 1071087

التوقيع:

{إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ }

[سورة النساء: الآية 57]

الفهرس

المقدمة	**1**
الفصل الأول **آليات دعم الاستثمار المالي في المناطق الحرة**	**6**
المبحث الأول: ضرورة توسيع نطاق الاستثمار المالي في المناطق الحرة	**7**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار المالي في المناطق الحرة	**7**
المطلب الثاني: آليات توسيع الاستثمار المالي في المناطق الحرة	**14**
المبحث الثاني: ضرورة تسريع نظام منح الرخص للمشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة	**20**
المطلب الأول: النظام الحالي لمنح الرخص للمشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة الإماراتية: إمارة دبي كنموذج	**20**
المطلب الثاني: تقييم نظام منح الرخص للمشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة	**25**
الفصل الثاني **ضمانات حماية الاستثمار المالي في المناطق الحرة**	**30**
المبحث الأول: استمرارية الحوافز الضريبية ضمانة لنجاح الاستثمار المالي في المناطق الحرة	**33**
المطلب الأول: مفهوم الحوافز الضريبية في المناطق الحرة	**33**
المطلب الثاني: مدى فعالية الحوافز الضريبية لضمان نجاح الاستثمار في المناطق الحرة	**40**
المبحث الثاني: توفير إطار قانوني ملائم لحل النزاعات الناشئة عن الاستثمار المالي في المناطق الحرة	**49**
المطلب الأول: استعمال التحكيم لحل النزاعات الناشئة عن الاستثمار المالي في المناطق الحرة	**52**
المطلب الثاني: خصوصية اتفاق التحكيم في عقود الاستثمار المالي في المناطق الحرة	**59**
الخاتمة	**64**
قائمة المراجع	**67**

ملخص الرسالة

أثبتت المناطق الحرة على مدى العقود القليلة بأنها قاطرة التنمية الشاملة والمستدامة، والمحفز القوي لنمو الاقتصاد العالمي. في هذا السياق، قدّمت دولة الإمارات أنموذجاً متفرداً في تطوير مناطق حرة نجحت في إرساء دعائم متينة لبناء اقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية، عبر تشجيع الاستثمار في قطاعات محورية ترسم ملامح المستقبل، وعلى رأسها الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة والبحث والتطوير.

ولعلّ الدور الأبرز للمناطق الحرة المحلية يتجاوز تعزيز الجاذبية الاستثمارية، ليتمثل في المقام الأول في الارتقاء بتنافسية الإمارات على الخريطة الاقتصادية العالمية، وهو ما ترجم في الوصول إلى مصاف أفضل 20 اقتصاداً تنافسياً في العالم خلال العام 2017. ما يجب لفت الانتباه إليه، أن الإطار القانوني المنظم للاستثمار المالي في المناطق الحرة يختلف عن القواعد التقليدية لهذا النوع من الاستثمارات. بناءً على هذا، يتحدد الإشكال المحوري لهذه الرسالة في التساؤل التالي: ما مدى كفاية القواعد القانونية المنظمة للاستثمار المالي بالمناطق الحرة في ظل الخصوصيات التي تميز هذا النوع من المناطق؟

قصد الإحاطة بكل جوانب الموضوع، وارتباطاً بالإشكال المحوري المشار إليه أعلاه، تم تقسيم هذه الرسالة إلى فصلين، حيث حللنا في الأول منهما آليات دعم الاستثمار المالي في المناطق الحرة، في حين خصصنا الفصل الثاني لضمانات حماية هذا النوع من الاستثمار.

وفي ختام هذه الدراسة، توصلنا إلى أن الإطار القانوني المنظم للمناطق الحرة يتطلب مزيد من رفع الصفة المادية عن الإجراءات، والتقليص إلى حد كبير من تلك التي تعتمد على الدعامة الورقية. كما أن الانفتاح على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل أو ما يسمى "بالبلوك شين" سيسمح بابتكار أنشطة جديدة للاستثمار المالي وبجعلها أكثر أماناً. غير أن تحقيق هذا الهدف على المدى المتوسط والبعيد، يحتاج إلى تدعيم الإطار القانوني المنظم للمناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

Abstract

Free Zones have proven over the past few decades that it is the engine of comprehensive and sustainable development and the strong catalyst for the growth of the global economy. In this context, the UAE has provided a unique model in developing free zones that has succeeded in laying solid foundations for building a competitive, highly productive knowledge economy, by encouraging investment in pivotal sectors that shape the future, on top of which are innovation, technology, knowledge, research and development.

Perhaps the most prominent role of the local free zones goes beyond enhancing the investment attractiveness, to be primarily represented in raising the competitiveness of the UAE on the global economic map, which was expressed into reaching the ranks of the 20 best competitive economies in the world during 2017. The matter that should be drawn attention to is that the legal framework regulating the financial investment in free zones differs from the traditional rules for this type of investment. Based on this, the central problem of this thesis is determined in the following question: How adequate are the legal rules regulating the financial investment in free zones in light of the peculiarities that characterize this type of zones?

In order to understand all aspects of the topic and in connection with the pivotal problem referred to above, this thesis was divided into two chapters, in which we analyzed, in the first chapter, the mechanisms to support the financial investment in free zones, while we devoted the second chapter to the guarantees of protecting this type of investment.

In the conclusion of this study, we concluded that the legal framework regulating the free zones requires further decreasing of the material character of the procedures, and greatly reducing those that depend on the paper support. Also, openness to artificial intelligence technology and blockchain technology or the so-called "Blockchain" will allow the creation of new financial investment activities and make them safer. However, achieving this goal in the medium and long term requires strengthening the legal framework regulating the free zones in the United Arab Emirates.

مقدمة

التجارة هي الأداة الأهم للتواصل بين الشعوب، إذ من خلالها يتم تبادل السلع والمنتجات بين الدول. في هذا الصدد، تقف المناطق الحرة كوسيلة تلجأ إليها الدول على مختلف توجهاتها السياسية والاقتصادية للاستعانة بها في زيادة حجم استثماراتها، حيث تلعب تلك المناطق دوراً كبيراً في تنشيط التجارة الخارجية للدول المضيفة، ناهيك عن دورها العام في تنشيط التجارة الداخلية والصناعات الوطنية، إضافة إلى مساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا للدول المضيفة لها.

تتبع تاريخ نشأة المناطق الحرة، يظهر أن إحداثها في كثير من دول العالم كان منذ عدة قرون، كالمنطقة الحرة بجبل طارق عام 1704، والمنطقة الحرة بهونج كونغ عام 1848، بحيث كانت تلك المناطق عباره عن موانئ حرة تخزن بها البضائع وتسهل عمليات الاستيراد والتصدير. ومع التطورات الملحوظة في العالم بات هناك الآلاف من المناطق الحرة في العالم. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلاثين منطقة حرة، ستة وعشرون منها في إمارة دبي وحدها.

نشير أيضا، إلى أن أهمية المناطق الحرة ودورها في الاستثمار قديمة، وقد تمثلت في بداية الأمر بإعطاء التسهيلات في الموانئ والمراكز التجارية التي كانت تشهد تبادلاً تجارياً هاماً، وتطورت حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، وتبعاً لذلك تطورت آليات الاستثمار فيها حتى وصلت إلى شكلها المعروف في يومنا هذا. ونظراً للمزايا المهمة التي تتمتع بها الاستثمارات في المناطق الحرة، اتجهت

الشركات المحلية والدولية وكذلك التجار الأفراد لإقامة المشاريع الاستثمارية فيها، مما ساهم في إيجاد نظام قانوني متكامل لأحكام الاستثمار في تلك المناطق.

أولاً: أهمية موضوع الرسالة

تتضح أهمية البحث في موضوع " تحديث الاستثمار المالي في المناطق الحرة "، على المستويين النظري والتطبيقي، وذلك كما يلي:

- **الأهمية النظرية:** حيث سنعمل على تحليل القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2004م في شأن المناطق الحرة المالية، لتوضيح مدى كفاية قواعده لتنظيم التطورات التي عرفها الاستثمار المالي في هذه المناطق.
- **الأهمية التطبيقية:** نظراً للطابع الاستثنائي للقواعد المنظمة للمناطق الحرة المالية، فإن إشكالاتها تتطلب البحث عن حلول تختلف عما اعتدنا عليه تقليدياً.

ثانياً: مبررات اختيار الموضوع

يدعم اختيار موضوع تحديث الاستثمار المالي في المناطق الحرة مبرراتٍ تشريعيةٍ وقضائيةٍ وفقهيةٍ، وهي على النحو التالي:

- **المبررات التشريعية:** تحليل القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2004م في شأن المناطق الحرة المالية، وتوضيح نقاط ضعفه بخوص تشيع الاستثمار المالي.
- **المبررات القضائية:** مناقشة بعض الحلول التي قدمها القضاء الإماراتي بخصوص الاستثمار المالي في المناطق الحرة.

- **المبررات الفقهية:** البحث في الآراء الفقهية المختلفة المتعلقة بالاستثمار المالي في المناطق الحرة.

ثالثاً: الإشكال المحوري للموضوع

أثبتت المناطق الحرة على مدى العقود القليلة بأنها قاطرة التنمية الشاملة والمستدامة، والمحفز القوي لنمو الاقتصاد العالمي. في هذا السياق، قدّمت دولة الإمارات أنموذجاً متفرداً في تطوير مناطق حرة نجحت في إرساء دعائم متينة لبناء اقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية، عبر تشجيع الاستثمار في قطاعات محورية ترسم ملامح المستقبل، وعلى رأسها الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة والبحث والتطوير.

ولعلّ الدور الأبرز للمناطق الحرة المحلية يتجاوز تعزيز الجاذبية الاستثمارية، ليتمثل في المقام الأول في الارتقاء بتنافسية الإمارات على الخريطة الاقتصادية العالمية، وهو ما ترجم في الوصول إلى مصاف أفضل 20 اقتصاداً تنافسياً في العالم خلال العام 2017.

ما يجب لفت الانتباه إليه، أن الإطار القانوني المنظم للاستثمار المالي في المناطق الحرة يختلف عن القواعد التقليدية لهذا النوع من الاستثمارات. بناءً على هذا، يتحدد الإشكال المحوري لهذه الرسالة في التساؤل التالي:

ما مدى كفاية القواعد القانونية المنظمة للاستثمار المالي بالمناطق الحرة في ظل الخصوصيات التي تميز هذا النوع من المناطق ؟

رابعاً: المناهج المعتمدة

بغض النظر عن ***المنهج الاجتماعي والمنهج التاريخي*** وغيرها من المناهج التي تبقى حاضرة في كل الأبحاث ذات الصلة بالعلوم الإنسانية، فإن ***المنهج التحليلي*** سيأخذ الحيز الأكبر من ضمن بقية المناهج الأخرى المستعملة لإعداد هذه الدراسة. كما سنسعى لدعم المنهج التحليلي بالاعتماد على ***القانون المقارن***، لإعطاء إجابة تقترب من الدقة عن الإشكال موضوع هذه الدراسة.

خامساً: خطة الرسالة

قصد الإحاطة بكل جوانب الموضوع، وارتباطاً بالاشكال المحوري المشار إليه أعلاه، سوف نتبع الخطة الآتية:

الفصل الاول: آليات دعم الاستثمار المالي في المناطق الحرة

الفصل الثاني: ضمانات حماية الاستثمار المالي في المناطق الحرة

الفصل الأول

آليات دعم الاستثمار المالي في المناطق الحرة

من المتعارف عليه، أن المناطق الحرة شديدة التنوع، فمنها الصناعية، والتجارية والمالية ... تماشياً مع هذا التوع، نظم المشرع بموجب القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 2004 المناطق الحرة المالية. إذ ينشأ هذا النوع من المناطق بموجب مرسوم اتحادي، ويكون لها شخصية اعتبارية، ويمثلها قانوناً رئيس مجلس إدارتها، وتكون مسؤولةً دون غيرها عن الالتزامات المترتبة على ممارستها نشاطها، كما تخضع لقانون تجريم غسل الأموال وجميع أحكام القوانين الاتحادية باستثناء القوانين الاتحادية المدنية والتجارية.

أيضاً، هناك عدة التزامات يجب مراعاتها من قبل المناطق الحرة المالية منها يتعلق بالأنشطة المصرفية المالية والتزامات تتعلق بمعايير ترخيص الشركات وغيرها من التزامات تم النص عليها في القانون المذكور ما يجب الانتباه إليه، أن المناطق الملية الحرة الإماراتية لا يمكنها أن تستمر في منافسة نظيرتها المتواجدة في دول أخرى إلا من خلال اعتماد مقاربة تشريعية تسمح بالتطوير المستمر لمنظومتها القانونية.

من أجل هذا، يبدو من اللازم توسيع نطاق الاستثمار المالي في المناطق الحرة **(المطلب الأول)**، إضافةً إلى توفير إطار قانوني ملائم لحل النزاعات الناشئة عن الاستثمار المالي فيها **(المطلب الثاني)**.

المبحث الأول

ضرورة توسيع نطاق الاستثمار المالي في المناطق الحرة

يشكل هاجس توسيع نطاق الاستثمار المالي في المناطق الحرة أحد دعائم نجاح هذا النوع من المناطق في جذب الاستثمارات الأجنبية. في سياق هذا الهاجس، سنوضح بدايةً مفهوم الاستثمار المالي في المناطق الحرة **(المطلب الأول)**، ثم سنناقش آليات توسيع الاستثمار المالي فيها **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

مفهوم الاستثمار المالي في المناطق الحرة

يقصد **بالاستثمار في اللغة** مصدر استثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الاستثمار وأصله من الثمر وهو له عدة معان منها ما يحمله الشجر وما ينتجه، ومنها الولد، حيث يقال: الولد ثمرة القلب ومنها أنواع المال، أما الاستثمار في الاصطلاح فيقصد به استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرةً بشراء المكائن و الآلات والمواد الأولية، وإما بطرق غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات [1]. ويقصد **بالاستثمار في معناه الاقتصادي**، زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع مثل إقامة المصانع، والمباني وغيرها من المشاريع التي تعد تكثيراً للرصيد الاقتصادي للمجتمع.

[1] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص.29.

وقد عرفه البعض الآخر، بأن الاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر. فالاستثمار هو نشاط فردي أو جماعي ينطوي على استخدام المدخرات بهدف الحفاظ على قيمة الأصول المالية، إضافةً إلى تحقيق عائد مالي مستمر عليها [2].

في سياق تشجيع الاستثمارات، تطورت فكرة إنشاء المناطق الحرة سواءً من حيث الأهداف أو من حيث أماكن إقامتها ومساحتها. فمن حيث أهدافها، تطورت من مجرد أماكن للتخزين وإعادة التصدير إلى فضاء يقدم العديد من الخدمات والاسهيلات للمستثمر في ظل تطور الاستثمار. أما من حيث أماكن إقامتها ومساحتها، فإنها عادةً ما تقام في مراكز خطوط التجارة الدولية بغرض إعمار هذه الأماكن وتسكين الأفراد بها لتنميتها، كما أصبحت تقام على مساحات واسعة.

نشير أيضاً، إلى أنه قد جرى استخدام مصطلح المناطق الحرة منذ القرن التاسع عشر، إلا أنه بسبب تنوع الأنشطة الاستثمارية التي يتم مزاولتها من قبل المستثمرين [3]، لم يجمع رجال القانون والاقتصاد على تعريفات ومصطلحات محدد لهذه المناطق، لذلك سميت بالمناطق الحرة: (مناطق التجارة الحرة، والمناطق الاقتصادية الحرة، الموانئ الحرة، والمناطق الجمركية الحرة، والمناطق الخاصة، ومناطق العبور، ومناطق تجهيز الصادرات، والمناطق الحرة للخدمات، والمناطق الحرة الصناعية، والمناطق المصرفية الحرة).

[2] قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص.30.

[3] محمودي مراد ، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة ، دار الكتاب الحديث، 2002، ص. 121.

بناءً على ماسبق، سنقوم بعرض بعض التعاريف الفقهية، بالإضافة إلى التعريفات التشريعية، كما سنحاول تحديد المقصود بالاستثمار المالي وصوره، وذلك كما يلي:

- تعريف المناطق الحرة في الاصطلاح الفقهي:

تشكل المناطق الحرة جزء من الأرض تابع لدولة ما، سواءً كان ضمن ميناء أو بجواره أو مدينة أو قطعة أرض داخل حدود الدولة. ويتم وضع حدود لها، ويتم إمدادها وتجهيزها بالمرافق التي تقدم للمستثمرين بمقابل يتفق عليه. ويصرح داخل المنطقة الحرة بإقامه المشروعات الخاصة برؤوس الأموال الوطنية أو الأجنبية أو المشتركة، ويتم تداول السلع المحلية والأجنبية، أو تجرى عليها بعض العمليات الصناعية دون أن يسدد على هذه السلع أية رسوم جمركية إلا عند دخولها إلى أسواق الدولة، كما يتم تحصيل رسوم الصادرات على السلع المحلية التي تدخل إلى منطقة جمركية خارج الحدود الجمركية للدولة، وإن كانت تخصع إدارياً وأمنياً للسيادة الوطنية.

على رغم اتفاق العديد من الفقهاء على جوانب معينة في تعريفهم للمناطق الحرة، إلا أنهم اختلفوا في جوانب أخرى. لذا، عرف جانب من الفقه المناطق الحرة بأنها: (مناطق تقع في إقليم دولة من دول ولكنها تعتبرها كما لو كانت خارج إقليمها من حيث القوانين الجمركية وتنظيم التصدير والاستيراد وإلى حد كبير من حيث القواعد الضريبية وبعض القواعد الإدارية).

وعرف جانب آخر هذه المناطق بأنها: (جزء من أرضي الدولة، وبالرغم من أنها تدخل ضمن حدودها سياسياً وتخضع لسلطتها إدارياً، إلا أن التعامل فيها يتم بصورة خاصة، وذلك من النواحي الجمركية، وغيرها من الأمور التي تتعلق بحركة البضائع دخولاص وخروجاً، بحيث لا ينطبق على

هذه المعاملات، والإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة، بما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات والمبادلات والتي من شأنها المساهمة في جذب الاستثمارات) [4].

وهناك من ذهب إلى اعتبارها: (عبارة عن جزء من إقليم الدولة يسمح فيه باستيراد البضائع الأجنبية وممارسة الأعمال التجارية والمالية والصناعية في ظل إعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب المقررة داخل الدولة).

من خلال كل ماسبق من تعريفات فقهية، وما تتضمنته التشريعات من قواعد قانونية، قدم تعريفاً جامعاً للمناطق الحرة على أنها: (عبارة عن مساحة جغرافية من إقليم الدولة المضيفة، تخضع لسيادتها الكامله، ويتم تحديدها على المنافذ البرية أو البحرية أو الجوية للدولة أو بجوارها أو في أي أقاليم أخرى من الدولة، وتعزل عن بقية أجزائها، ويجرى تنظيم الأنشطة الاستثمارية فيها بقواعد قانونية واقتصادية وإجرائية خاصة تهدف لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إليها وتحقيق أهداف أخرى للدولة المضيفة) [5].

- التعريف القانوني للمناطق الاقتصادية الحرة:

قامت " المنظمة العالمية للمناطق الحرة الصناعية التصديرية" بتعريف المناطق الاقتصادية الحرة على النحو الآتي: (كل القطاعات المسموح لها من طرف الحكومات مثل الموانئ الحرة، والمناطق التجارية الحرة، والمناطق الجمركية الحرة، والمناطق الصناعية الحرة. أو كل نموذج آخر

[4] محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة ، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2010، ص.13.

[5] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص.28.

للمناطق، بما فيها تلك التي تتوجه للتجارة الخارجية، والتي يمكن للمجلس أن يقرر إدخالها في وقت أو آخر إلى نظامه).

كما عرفت اتفاقية كيوتو المناطق الاقتصادية الحرة بأنها كما يلي: (جزء من الإقليم أو الدولة تعتبر السلع المنتجة أو المقدمة فيها خارج المنطقة الجمركية وغير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية) [6].

في هذا السياق، عرف القانون رقم (10) لسنة 1998 بشأن المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية المناطق الحرة بأنها: (منطقة محددة جغرافياً تنشأ بموجب هذا القانون وتخصص لخدمة مستفيد واحد أو أكثر وذلك لتنفيذ نشاطات تصديرية ويكون لها أحكام خاصة للجمارك والضرائب يكفلها هذا القانون) [7].

على وجه التخصيص، نشير إلى أن المشرع الإماراتي عرف المناطق الحرة المالية في المادة الأولى من القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 2004، على أنها: (المنطقة الحرة التي تنشأ في أية إمارة من إمارات الدولة التي تزاول فيها الأنشطة المالية).

- مفهوم الاستثمار المالي:

يفهم من الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات المالية المختلفة من أسهم وودائع، ويعرفه البعض الآخر على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية

---

[6] محمودي مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، 2002، ص. 35.

[7] محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 1 ، 2007، ص.28.

معينه، ولفترة زمنية محددة، بهدف الحصول على تدفقات مالية مستقبلية كتعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وتعويض عن عامل المخاطر الموافق للمستقبل. كما يعرف الاستثمار المالي على أنه: مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة المادية والمعنوية المنشأة أو المشتركة من طرف المؤسسة، الهدف ليس بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها [8].

نشير إلى أن الاستثمارات المالية تقسم إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** هي مجموعة القيم المادية المتمثلة في الممتلكات الطبيعية الحسية المجسدة مثل الأراضي، والمباني، وتجهيزات الإنتاج.
- **المجموعة الثانية:** مجموعة القيم المعنوية المتمثله في الممتلكات غير حسية وغير ملموسة مثل: المصاريق الإعدادية، وشهرة المحل، وبراءة الاختراع [9].

- صور الاستثمار المالي:

تنقسم صور الاستثمارات المالية وفق مجموعة من المعايير، وذلك كما يلي:

من حيث الطبيعة القانونية

وتنقسم إلى ثلاث أنواع:

[8] علي سعيد بن رباع، حسين كاوبار، أساسيات الاستثمار والتنمية الاقتصادية، ص.145.

[9] علي سعيد بن رباع، مرجع سابق، ص. 145-146.

أ: استثمارات عمومية، وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

ب: الاستثمارات الخاصة، ويتميز هذا النوع من الاستمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاسثمار، وهي تنجر من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

ج: الاستثمارات المختلطة، وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص [10].

من حيث المدة الزمنية

وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف:

أ: استثمارات قصيرة الاجل، وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

ب: استثمارات متوسطة الأجل، وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الاهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

[10] علي سعيد بن رباع، مرجع سابق، ص. 14-15.

ج. استثمارات طويلة الأجل، تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة إنجازها خمس سنوات [11].

المطلب الثاني

آليات توسيع الاستثمار المالي في المناطق الحرة

تدعم المناطق الحرة في الإمارات أداء الاقتصاد الوطني من خلال جذب الاستثمار من مختلف مناطق العالم، وأصبحت حاضنة لازدهار الشركات المحلية والعالمية. كما أضحت مساهمة في تنويع مصادر الدخل الاقتصادي وتعمل على زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني، وكذلك نقل المعرفة والمهارات.

ومع التوسع المالي في هذه المجالات توسعت لتشمل الصناعة المالية وتكنولوجيا المعلومات والإعلام، وانتشارها إلى معظم إمارات الدولة، حيث كانت لها أهمية حيوية في توليد الطلب على العقارات والخدمات من خلال إعداد كبير للعاملين في شركاتهم وحاجتهم إلى السكن والمواصلات، بالإضافة إلى زيادة احتلال المساحات التجارية نتيجة التوسع المستمر لمكاتبهم [12].

تماشياً مع هذا، لعبت المناطق الحرة دورًا حيويًا في خدمة التنمية الاقتصادية للدولة، وقد كرست دور الإمارات كمركز إقليمي وعالمي للتجارة والخدمات المالية، حيث تضم الإمارات حوالي 37 منطقة، منها 23 منطقة حرة في دبي وحدها، وتشكل المناطق الحرة في دبي 39٪ من صادرات الإمارة، أي

---

[11] علي سعيد بن رباع، مرجع سابق، ص. 150-151.

[12] دراسة تحليلة للمناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة – يناير 2015، عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
- https://www.economy.gov.ae/PublicationsArabic/Trading-study%20(9).pdf.

حوالي 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مصدر مهم للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يوجد أكثر من 38000 شركة يعمل بها 330.000 موظف[13].

وعليه وقعت موانئ أبوظبي عقود متنوعة وعالمية تنصب على انتفاع طويل الأجل مع مستثمرين أجانب لتأسيس مشاريعهم في المنطقة الحرة لميناء خليفة، وتعفى شركات التصنيع العاملة في المنطقة من رسوم الاستيراد على المواد الخام، في حالة مشاركة شركة محلية بنسبة ملكية 49٪، وتم تصنيع البضاعة في هذه الحالة، فإنها تعفى من الرسوم الجمركية عند تصديرها إلى معظم دول مجلس التعاون الخليجي.

وتدفقت الاستثمارات الأجنبية بقوة في العامين الماضيين على مدينة خليفة الصناعية بسبب المزايا الاستراتيجية الكبيرة التي تتمتع بها، وأهمها تميز موقعها الجغرافي وقربها من ميناء خليفة، مما يؤدي إلى سهولة الوصول إلى المنتجات وتصديرها إلى الأسواق العالمية، فضلاً عن انخفاض تكاليف التشغيل وإدارة الأعمال الفعالة، مما يمنح المستثمرين مزايا تنافسية طويلة الأجل.

على المستوى الأقليمي، أصبحت تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين أكبر عشرة شركاء تجاريين في المنطقة الحرة فيما يخص إعادة التصدير بنسبة 18.2٪ ، ثم العراق بنسبة 10.1٪، تليها إيران بنسبة 9.1٪، ثم هونغ كونغ بنسبة 5.1٪ ، تليها الهند بنسبة 3.7٪، ومصر بنسبة 2.7٪، وباكستان بنسبة 2.1٪ ، ثم لبنان 1.9٪.

[13] دراسة تحليلة للمناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة – يناير 2015، عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
– https://www.economy.gov.ae/PublicationsArabic/Trading-study%20(9).pdf.

على المستوى الدولي، تتصدر جمهورية الصين الشعبية قائمة أهم عشرة شركاء تجاريين للمناطق الحرة التي تعمل في البلاد على مستوى الواردات بنسبة 24.3٪، تليها فيتنام بنسبة 8.1٪، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7.2٪، الهند 6.2٪، تليها اليابان 5.9٪، وكوريا الجنوبية 4.6٪، ثم بريطانيا العظمى بنسبة 3.6٪، تليها ألمانيا بنسبة 2.9٪، ثم فرنسا بنسبة 2.6٪، وأخيراً إيطاليا بنسبة 2.1٪.

بينما تتصدر الهند قائمة أكبر عشرة شركاء في التجارة الحرة من حيث الصادرات بنسبة 11.8٪، تليها بريطانيا العظمى بنسبة 9.3٪، ثم العراق بنسبة 7.9٪، تليها إيران بنسبة 7.4٪، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 4.8٪، تليها مالطا بنسبة 2.7٪، وألمانيا بنسبة 2.6٪، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.4٪، ثم الأردن بنسبة 2.4٪، وأخيراً روسيا الاتحادية بنسبة 2.1٪ [14].

وعند النظر إلى بعض الاستثمارات الأخرى في العالم وماهية آلية التوسع، عرفت مصر المنطقة الحرة الأولى بعد اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس الدولية بتاريخ 1920/01/02، والذي قضا بإنشاء منطقة برية بحرية في بورسعيد. نشير إلى أنه يوجد نوعان من المناطق الحرة في مصر: عامة وخاصة، ولكن وفقًا للقانون رقم 83 لسنة 2002 تم إحداث المناطق الحرة الاقتصادية الخاصة. وفيما يتعلق بجذب رأس المال الأجنبي، كان هناك تغيير كبير في مساهمات الدول المستثمرة.

الجدير بالذكر أن الإمارات العربية المتحدة احتلت المراتب الأولى في مجال المناطق الحرة، إذ تمكنت من تحقيق أهدافها من خلال هذه المناطق والتي أثرت على اقتصادها وساعدت على إرساء

[14] دراسة تحليلة للمناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة – يناير 2015، عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
– https://www.economy.gov.ae/PublicationsArabic/Trading-study%20(9).pdf.

وتطوير الجانب التنموي. حيث نجد على سبيل الذكر أن المنطقة الحرة بجبل علي لوحدها نجحت في استقطاب عدد كبير من المشاريع كما هو مبين في الجدول أدناه [15]:

الجدول رقم (02): عدد المشاريع المتواجدة بمنطقة جبل علي حتى سنة 2004

نوع النشاط	التصنيف بحسب الجنسية				إجمالي المشروعات	النسبة المئوية %
	إماراتي	خليجي	عربي	أجنبي		
تجاري	345	125	789	2321	3589	**85.1**
صناعي	92	30	49	306	477	**11.3**
خدمي	162	2	3	17	148	**3.6**
المجموع	572	157	841	2644	4214	**100**
النسبة	13	3.8	19.74	62.74	–	–

المصدر: احمد نبيل محمد الجداوي، مرجع سبق ذكره، ص **48**.

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن منطقة جبل تمكنت من جذب قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية حيث شكلت حوالي 63٪ من إجمالي المشاريع القائمة في المنطقة، والاستثمارات العربية والخليجية معًا في المرتبة الثانية بنسبة 24٪. كما بلغت نسبة الاستثمارات المحلية (الإماراتية) 13٪، مما يشير إلى أن هذه المناطق تم إنشاؤها خصيصاً لجذب الأجانب مهما كانت جنسيتهم، وتعزيز العلاقات الإقليمية. وبناءً عليه، يمكننا استنتاج أن المرتبة الأولى التي احتلتها الإمارات كانت نتيجة الحوافز والضمانات التي تقدمها، و التي تتمثل في:

- امتلاك المستثمرين الأجانب للشركات بنسبة 100 % وبدون الحاجة إلى شريك محلي ؛
- الإعفاء الكامل من ضرائب الاستيراد والتصدير ؛
- حرية تحويل رأس المال والأرباح بالكامل؛
- إعفاء الشركات من الضرائب لمدة 15 سنة قابلة للتجديد لمدة مماثلة؛

[15] دراسة تحليلة للمناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة – يناير 2015، عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
– https://www.economy.gov.ae/PublicationsArabic/Trading-study%20(9).pdf.

- عدم وجود ضرائب على الدخل الشخصي؛
- المساعدة في توفير العمالة وخدمات الدعم الإضافية مثل الكفالة والسكن.

ما يجب الانتباه إليه، أن مهمة المناطق الحرة لا تقتصر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفقه في الناتج الإجمالي، ولكن أيضًا زيادة معدلات التنافسية في الاقتصاد الوطني ونقل المعرفة والمهارات التي تعمل على تنويع وتطوير الكوادر البشرية الوطنية في الدولة. ونظراً للدور المهم الذي تلعبه هذه المناطق، أصبحت الإمارات مركزاً تجارياً رئيسياً يربط بين الشرق والغرب، وواحدةً من أفضل دول العالم من حيث البنية التحتية والتمكين الشامل والسلامة والأمن، وواحدةً من أهم وجهات التجارة والاستثمار والأعمال على المستوى الإقليمي والعالمي، حيث أظهر الاقتصاد مرونته الكبيرة وقدرته العالية على الاستمرار.

في حقيقة الأمر، لقد استطاعت المناطق الحرة بالدولة تحقيق العديد من الإنجازات والمبادرات التي تخدم المستثمرين والموزعين حول العالم وتحثهم على اختيار الإمارات مكانًا للعيش والعمل، فضلاً عن تحفيز التبادلات التجارية والتأثير في سلاسل التوريد بين الدول والمساعدة في الاستثمار ونقل العمالة فيما بينها. لقد حقق حجم التجارة في المناطق الحرة بالدولة نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، وهو ما نبحث عنه اليوم في المعاملات التجارية والشركات العالمية الرئيسية التي جعلت من إمارة دبي والإمارات موطنًا لأعمالهم من خلال منطقة تجارة حرة.

خلاصة الأمر، إن توسيع الاستثمار المالي في المناطق الحرة يرتبط بنوعية الحوافز التي يوفرها النص القانوني المنظم لهذا النوع من المناطق. لذا، فالملاءمة الذائمة للقانون المنظم للمناطق الحرة،

لاسيما المالية منها، وتوسيع نطاق الاستثمار المالي، متطلبات لازمة لضمان تنافسيتها الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني

ضرورة تسريع نظام منح الرخص للمشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة

يحتاج الاستثمار في المناطق الحرة إلى تدابير إجرائية تسمح بحصول المستثمر على رخصة لإنشاء المشروع في أقل وقت ممكن، وبأرخص التكاليف. ينتج عن افتقاد القوانين المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة لهذا النوع من التدابير التي تضمن الفعالية إمكانية التأثير على قدرتها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، في ظل بيئة يطغى عليها جو المنافسة.

من أجل ذلك، سنعمل بدايةً على تحليل النظام الحالي لمنح الرخص للمشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة الإماراتية **(المطلب الأول)**، بشكل يسمح لنا من تحديد بعض نقط ضعفه ومن ثم تقييمه **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

النظام الحالي لمنح الرخص للمشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة الإماراتية:

إمارة دبي كنموذج

نعلم جميعًا أن عملية إنشاء شركة استثمارية في دبي أصبحت الآن أسرع وأسهل من أي وقت مضى، مما يجعلها تتماشى مع توسع وزارة التنمية الاقتصادية في دبي لمساعدة أصحاب الشركات على توسيع أعمالهم. في هذا السياق، وبسبب العمليات والإجراءات الطويلة والمعقدة، أنشأنا كيانين في دبي لمنح التراخيص لشركات الاستثمار، وحصلنا على رخصة تجارية في دبي (وزارة التنمية

الاقتصادية) ، والتي تعتبر الوجهة الرئيسية والوجهة الوحيدة هي دبي العامة. أخذاً بعين الاعتبار أن الكيانان يقدمان داخل دبي والمناطق الحرة العديد من المزايا المختلفة للمالك، وذلك حسب النوع والمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية والمؤسسات الاقتصادية التجارية أو المهنية أو الصناعية ووصف أنشطتها [16].

فعند إنشاء شركة استثمارية جديدة أو مؤسسة، يكون من الضروري التسجيل لدى دائرة التنمية الاقتصادية ذات الصلة أو مؤسسات إمارة دبي وشركات الاستثمار أو أنواع أخرى من الشركات. لذا، فإذا كان هناك أي استفسار حول الحصول على ترخيص تجاري في دبي ، يجب التوجه إلى السلطة المختصة لمراجعة بيانات إصدار الرخصة التجارية [17].

من أجل استخراج رخصة تجارية لا بد من المرور بعدة مراحل عند إنشاء نشاط تجاري متخصص أو عند تأسيس شركة تجارية في دبي، وهذا يتعلق أيضًا بتأسيس شركة في دبي والخطوات المتبعة في ذلك. فتأسيس شركة تجارية في (منطقة جبل علي) أو تأسيس شركة في منطقة حرة أخرى، يتطل اتباع بعض الخطوات كتحديد طبيعة نشاط الشركة، وشكلها القانوني، واسم العلامة التجارية المسجلة، والحصول على الموافقة المبدئية، والدخول في عقد، وتحديد موقع عمل الشركة، ثم الموافقة

[16] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، قراءات في الاقتصاد لاماراتي في ضوء رؤية 2012، دار آمنة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، ص.321.

[17] محمد باسل الحافظ، الموسوعة الشاملة في القوانين الاقتصادية والتجارية بدولة الامارات العربية المتحدة، مكتبة حافظ للنشر، الطبعة الأولى، 2019، ص. 111.

على الأنشطة المتعلقة بمنشأة السلطة المختصة، ثم أخيرًا الحصول على الإذن [18]. من أجل ذلك، سنشرح الخطوات المشار إليها كما يلي:

– **تحديد طبيعة النشاط للشركة:** يعد تحديد أنشطة الشركة المراد تأسيسها من أهم شروط الحصول على رخصة عمل في دبي، ومن أهم إجراءات تأسيس شركة فيها بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة.

– **تحديد الشكل القانوني للشركة:** الشكل القانونى للشركة الجديدة المراد تأسيسها يعد أيضاً من إحدى شروط استخراج الرخصة التجارية في دبي، ويعتمد هذا الشكل على جنسية أصحابها، ونوع الشركة الذي تقوم بتأسيسها في دبي [19]، وهي كالاتى:

- شركات تضامن.
- شركات ذات المسؤولية المحدودة.
- شركات المساهمة العامة.
- شركات المساهمة الخاصة.

– **تسجيل الاسم التجاري:** يتمثل الاختلاف بين اسم العلامة التجارية لتأسيس شركة في دبي والتراخيص التجارية الأخرى في أن الاسم مرتبط بشكل الشركة وأنشطتها، وقد تم استيفاء العديد من الشروط المهمة المنصوص عليها والتي تطبقها وزارة التجارة الأمريكية. بشرط ألا يحتوي الاسم على

---

[18] السيد محمد عبده بسيوني، درو المناطق الاقتصادية الحرة والصناعية في التنمية الاقتصادية : دراسة مقارنة، كنوز المعرفة للنشر، الطبعة الأولى، 2018، ص. 88.

[19] سعيد سيف السبوسي، ضريبة القيمة المضافة وآليات تطبيقها في دولة الامارات (دراسة وصفية تحليلية)، دار الحافظ للنشر، الطبعة الأولى، 2017، ص.98.

لغة غير لائقة للأنشطة التجارية، ولا يخالف الأداب والنظام العامين ولوائح الدولة وقوانينها، واسم الشركة هو دقيقة وواضحة تعكس الأنشطة التجارية[20].

– **الحصول على الموافقة المبدئية:** الخطوة الرابعة لاستخراج الرخصة التجارية هي تحديد الشكل القانوني للنشاط وتسجيل علامة تجارية له، وهي خطوة مهمة لتأسيس شركة في دبي، والحصول على موافقة السلطة المختصة المتعلقة بالنشاط[21].

– **إعداد عقد التأسيس و اختيار مقر للأعمال:** لإبرام أو إعداد عقد لتأسيس شركة في دبي أو في المنطقة الحرة جبل علي، يتعين اتباع الاتفاقية المبرمة بين المستثمر والسلطة المختصة لتوقيع عقد تسجيل الشركة. كما يجب اختيار موقع مختلف لتأسيس شركة أو تأسيس شركة في جبل علي. لذا، يجب أن تكون جميع شروط الشركة المؤسسة والحصول على الترخيص، أن يكون للمستثمر عنوان فعلي وقائم في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن يستوفي الموقع الموقع المتطلبات واللوائح الخاصة بتخصيص الأرض [22].

– **الحصول على موافقات الجهات المعنية بنشاط المنشأة:** أخيرًا ، تتطلب بعض الأنشطة والمشاريع موافقات إضافية من الجهات والمنظمات المختصة التي تستهدف هذه المشاريع والأنشطة،

---

[20] عبد الحميد حمدي نوار، الدر الاقتصادي للمناطق الحرة بدولة الامارات العربية المتحدة، جمعية ام المؤمنين، الطبعة الأولى، 1999، ص.231.

[21] إبراهيم عمر التني، اقتصاديات الإمارات، مطابع البيان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998، ص.312.

[22] حمدة على غدير الكتبي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة، كنوز المعرفة للنشر، الطبعة الأولى، 2018، ص. 74.

مثل موافقة وزارة الاقتصاد، وموافقة رئيس وزارة الداخلية، وموافقة خبراء من الوزارة. كالعدل أو الدفاع المدني على سبيل المثال، عندما يتعلق النشاط بأنشطة مكافحة الحرائق، وبيع معداته ، إلخ.

– **الحصول على الرخصة:** بعد الانتهاء من جميع الخطوات المذكورة أعلاه لإعداد وتأسيس شركة استثمارية، وبعد إرفاق بعض المستندات والمواد المطلوبة، يمكن الحصول على ترخيص لأنشطة الشركة المراد تأسيسها سواءً كان نشاطًا تجاريًا أو نشاطًا مهنيًا أو نشاطًا صناعياً. كما يجب اتباع خطوات التنمية الاقتصادية ودفع رسوم الترخيص التجاري لتأسيس شركة، ثم استكمال التسجيل.

في نفس السياق، نشير إلى أنه يمكن تجديد الرخصة التجارية تلقائيًا في دبي، أو إرسال رسالة نصية تحتوي على رقم الترخيص إلى 6969، أو من خلال الجمع بين الخطوتين لتجديد الرخصة التجارية في الإمارات أو دبي.

نلفت الانتباه بهذا الخصوص، إلى قد سبق لنائب المدير التنفيذي لإدارة التراخيص والتسجيل التجاري في دبي أن صرح، بأن التجديد التلقائي للرخص التجارية هو أحد المبادرات التي اتخذتها وزارة الاقتصاد بدبي لتعزيز استدامة الشركات التجارية، بهدف تقليل عملية تجديد التراخيص للعملاء، حيث يتم إرسال إذن الدفع عبر الرسائل القصيرة إلى صاحب الترخيص أو مدير المنشأة (المسجل في النظام)، وذلك قبل انتهاء الرخصة التجارية لتجنب الغرامات [23].

[23] محمد باسل الحافظ، مرجع سابق، ص. 15.

المطلب الثاني

تقييم نظام منح الرخص للمشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة

تجذب منطقة التجارة الحرة لدولة الإمارات العربية المتحدة الاستثمار من جميع أنحاء العالم، مما يوفر الدعم لتنمية الاقتصاد الوطني. في حقيقة الأمر، لقد أضحت المناطق الحرة حاضنات لازدهار الشركات المحلية والعالمية. على هذا الأساس، يتفق الخبراء على أن منطقة التجارة الحرة لعبت دوراً حيوياً في خدمة التنمية الاقتصادية للدولة وتجسد بالكامل دور دولة الإمارات كمركز إقليمي وعالمي للتجارة والخدمات المالية، حيث تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة ما يقرب من 37 منطقة حرة ، 23 منها توجد في دبي وحدها. إذ تمثل منطقة التجارة الحرة في دبي 39٪ من الصادرات، وتمثل الإمارة حوالي 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي أيضًا مصدر رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تضم أكثر من 38000 شركة، بما في ذلك 330 ألف موظف[24].

في حقيقة الأمر، يرتبط النمو السريع الذي تشهده مناطق التجارة الحرة بالازدهار الاقتصادي الذي حققته الدولة في العقد الماضي، حيث توسعت هذه المناطق الحرة لتشمل الصناعة المالية وتكنولوجيا المعلومات والإعلام، وانتشرت في معظم الإمارات.

وقد صرح مسؤولون وخبراء في المناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة، أنه من خلال إجراءات مختلفة، تعتبر الدولة من أهم الدول ذات المناطق الحرة المميزة، والتي تحولت بنجاح إلى حجم الاستثمار الذي تم الوصول إليه، أخذاً بعين الاعتبار لتنوع هذه الاستثمارات. لكن، هذه المناطق جلبت تحديات جديدة لمواكبة التغيرات في الاقتصاديات المحلية والإقليمية والدولية.

[24] إبراهيم عمر التتي، مرجع سابق، ص13.

فاستمرارية نجاح الاستثمار في دبي يبدأ بفهم تكاليف إنشاء شركة للأجانب في الإمارة، وأهم هذه التكاليف هي رسوم الترخيص التجاري للمنطقة الحرة. ما يجب التأكيد عليه بهذا الخصوص، حيث إن اختيار إنشاء شركة في منطقة حرة في دبي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن رسوم الترخيص لكل منطقة حرة مختلفة، حيث تتطلب بعض المناطق ألا يقل الحد الأدنى لرأس مال المالك عن الحد الأدنى لرأس ماله [25].

مميزات اخرى عند اختيارك الاستثمار في دبي:

بغض النظر عن بعض النقائص التي سيأتي بيانها لاحقاً، توجد بعض المظاهر السلبية التي يمكن توضيحها كما يلي:

- تقدم حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة دعمًا شاملاً للمستثمرين عمومًا، وخاصة المستثمرين الأجانب، حيث تسهل إجراءات الحصول على تصاريح الإقامة وتأشيرات الإقامة للمؤسسين وموظفي الشركة.
- يدعم المشاريع التي أثبتت جدواها من خلال المنح والدعم المالي.
- يتدفق الناس على دبي للاستقرار، مما يجعل منها مركزًا تجاريًا مهمًا للغاية وجذبًا قويًا للاستثمار.

[25] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، قراءات في الاقتصاد لاماراتي في ضوء رؤية 2012، دار آمنة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، ص.22.

نشير بهذا الخصوص، إلى أن إمارة دبي تعتمد ما يعرف بالترخيص الفوري، والذي يسمح باختصار الخطوات السابقة ويجمعها في خطوة واحدة دون الحاجة إلى إنشاء مذكرة تنظيمية واتفاقية إيجار. يمكن إجمال شروط الرخصة الفورية فيما يلي:

- التصريح المباشر في دبي مرة واحدة، أي السنة الأولى للاستثمار في دبي.
- عند التجديد إرفاق عقد تأسيس الشركة والمستندات الأخرى المطلوبة.
- تكلفة إصدار ترخيص فوري في دبي من خلال إصدار مستند دفع واحد، متضمناً اسم العلامة التجارية المسجلة ، وتكلفة الموافقة المبدئية ، وتكلفة الحصول على رخصة تجارية، وتبلغ هذه التكاليف 3000 درهم.

فعلى سبيل المثال، تتحدد الرسوم الخاصة بإصدار رخصة بتأسيس شركة في منطقة جبل علي الحرة فيما يلي:

1. رسوم الموافقة المبدئية 100 درهم.
2. الاسم التجاري للشركة أو التكلفة الاستثمارية 210 درهم
3. تكلفة الرخصة المهنية بمبلغ إجمالي قدره 550 درهم.
4. كلفة مزاولة العمليات التجارية والصناعية بمبلغ إجمالي قدره 600 درهم.
5. رسوم الخدمة المفروضة من الوكلاء المعتمدين في دولة الإمارات العربية المتحدة 700 درهم.
6. رسوم شريك الأعمال 500 درهم.
7. تكلفة استخراج وطباعة الرخصة بقيمة 50 درهماً.

ما يجب لفت الانتباه إليه، أن هناك أنشطة يسمح للأجانب بمزاولتها في الإمارات، حيث يجب أن تنصب على ما يلي:

- أنشطة الاستثمارات بإدارة الأعمال.
- الحصول على أسهم في الشركات.
- إمكانية حيازة الممتلكات.

غير أنه توجد كذلك عدد من الأنشطة غير مسموح للأجانب بمزاولتها، ومنها:

- أنشطة خاصة بالتعدين والبترول والغاز.
- الأنشطة الخاصة بوسائل الإعلام والإعلام بشكل عام.
- أنشطة شركات الطيران.

هذا، وتعد منطقة "جبل علي" في دبي من أكبر المناطق الاقتصادية في الشرق الأوسط، لأنها تضم أحد أكبر الموانئ العالمية، فالأمر يتعلق "بميناء جبل علي" والذي يلعب دورًا حيويًا في خدمة السوق العالمية واقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة [26]. يقع جبل علي على بعد حوالي 30 كيلومترًا مربعًا من وسط دبي ، وبسبب موقعه الاستراتيجي بين مفترق طرق التجارة العالمية، يمكن لجبل علي أن يوفر الوصول إلى سوق يضم أكثر من ملياري شخص.

يعتبر ميناء جبل علي أكبر ميناء بحري في الشرق الأوسط وهو المرفق الرئيسي في مجموعة منتجات موانئ دبي العالمية ، حيث تمتلك الشركة أكثر من 65 ميناء ومحطة بحرية في ست قارات.

[26] السيد محمد عبده بسيوني، مرجع سابق. ص.19.

نشير أيضاً إلى أن ميناء جبل علي عبارة عن مركز يوفر أكثر من 90 خدمة نقل كل أسبوع ويصنف على أنه تاسع أكبر ميناء للحاويات في العالم [27].

رغم هذه الإيجابيات، إلا أننا نعتقد أن الإطار القانوني المنظم للمناطق الحرة يتطلب مزيد من رفع الصفة المادية عن الإجراءات، والتقليص إلى حد كبير من الإجراءات التي تعتمد على الدعامة الورقية. كما أن الانفتاح على تكنولوجيا الدكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل أو ما يسمى "بالبلوك شين" سيسمح بابتكار أنشطة جديدة للاستثمار المالي وبجعلها أكثر أماناً. غير أن تحقيق هذا الهدف على المدى المتوسط والبعيد، يحتاج إلى تدعيم الإطار القانوني المنظم للمناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

[27] إبراهيم عمر التتي، اقتصاديات الامارات، مرجع سابق، ص. 37.

الفصل الثاني

ضمانات حماية الاستثمار المالي في المناطق الحرة

يمكننا بدايةً تعريف ضمانات الاستثمار على أنها مجموعة من الضمانات التي وعدت بها الجهة المعنية. ذلك أن الدولة تكون مسؤولة عن المخاطر غير التجارية التي قد تؤثر على ملكية الأموال المستثمرة، أو تؤثر سلباً في أداء المشروع واستمراره. على هذا الأساس، تنقسم الضمانات التشريعية ضد المخاطر غير التجارية إلى:

- ضمانات لحماية ملكية مشروع الاستثمار المالي؛
- وضمانات لحماية نشاط مشروع الاستثمار المالي.

ومن أهم الضمانات لحماية المستثمر المالي، نذكر ما يلي [28] :

- تعد الإمارات بحكم موقعها مركزاً تجارياص هاماً فلها تاريخ في مجال النقل البحري وحركة النشاط التجاري عبر الخليج والمحيط الهادي؛
- تعتمد السياسات التجارية والاقتصادية الدولة على مبدأ الاقتصاد الحر ولا توجد قيود كمية أو كيفية؛
- لا تُفرض الرسوم الإدارية والتعريفات أو الضرائب على التجارة الخارجية سوى جزء صغير، وليس ضريبة النشاط التجاري المحددة (باستثناء ضريبة الإيجار البلدية)، ولكنها غير موجودة؛
- مراقبة الصرف الأجنبي، فليست هناك رقابة على النقد الأجنبي، لذلك تحصل الصناعة على الآلات والخدمات والطلب على العمالة من السوق الدولية بأسعار دولية تنافسية

[28] محمد باسل الحافظ، مرجع سابق، ص.21.

ومستويات عالية من الجودة دون أي تكاليف إضافية، مما يؤدي إلى وفورات اقتصادية نقدية وغير نقدية، الشيء الذي يدعم القدرة التنافسية للإنتاج والتصدير.

ما نريد التأكيد عليه أيضاً، أن دولة الإمارات العربية المتحدة توفر مجموعة من الحوافز والامتيازات في المناطق الحرة، نذكر منها:

- لا توجد سيطرة كاملة للشريك المحلي (القانون الذي لا ينطبق على الشريك الوطني هو 51٪) أي أن الملكية الأجنبية هي 100٪؛
- لا توجد ضريبة استيراد وتصدير؛
- حرية الحركة واستعادة رؤوس الأموال والأرباح؛
- هناك دعم إداري ذا مستوى عالٍ من إدارات المناطق الحرة للمستثمرين قصد تسهيل إنجاز المشاريع الاستثمارية (التأشيرات، وتصاريح العمل، والإقامة،....).

ما نريد التأكيد عليه، نجاح الاستثمار المالي بالمناطق الحرة رهين باستمرارية الحوافز الضريبية **(المبحث الأول)**، مما يتطلب معه التثبت من مدى فعالية النظام الضريبي الإماراتي في المناطق الحرة **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

استمرارية الحوافز الضريبية ضمانة لنجاح الاستثمار المالي في المناطق الحرة

مما لا شك فيه، تساهم الحوافز الضريبية بشكلٍ فعال في ضمان نجاح الاستثمار المالي الأجنبي في المناطق المالية الحرة مما يتطلب توضيح المقصود بهذا النوع من الضمانات **(المطلب الأول)**، للتثبت من مدى فعاليتها **(المطلب الثاني)**.

المطلب الاول

مفهوم الحوافز الضريبية في المناطق الحرة

تشكل الحوافز الضريبية Tax Incentives أداة من أدوات السياسة الضريبية التي ترمي إلى عدة أهداف اجتماعية واقتصادية. فالحوافز الضريبية هي نظام مصمم في إطار السياسة المالية الوطنية، والغرض منه تشجيع الادخار والاستثمار من خلال إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الوطنية وزيادة التمكين الاقتصادي وزيادة الدخل القومي.

وتُستخدم هذه السياسة لتحفيز الناس على اتباع سلوكيات معينة أو أنشطة محددة للمساعدة في تحقيق أهداف الدولة، لذلك تسعى الدولة للحصول على موارد رأس المال من خلال هذه السياسة، على سبيل المثال: زيادة صادراتها وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستواها الفني [29].

[29] حمدة على غدير الكتبي، مرجع سابق، ص.81.

نلفت الانتباه، إلى أن الحوافز الضريبية سيف ذو حدين، من ناحية، بسبب التخلي عن الضرائب المفروضة وفقًا للقانون، تم تخفيض الموارد المالية للبلاد؛ ومن ناحية أخرى، هذا هو السبب أيضًا في زيادة المدخرات والاستثمار بعد الانتعاش الاقتصادي الذي جلبته أي دولة. أيضاً، وبالنظر إلى أن خسارة الدخل قد تحدث على المدى القصير، فلن يتم إهدار أي موارد، ولكن على المدى الطويل، سيؤدي الاستثمار التحفيزي إلى توسيع القاعدة الضريبية، وبالتالي فما منح باليد اليمنى سيجبى باليسرى في ضوء دوران عجلة الاقتصاد.

وتتنوع أشكال الحوافز الضريبية وتختلف آثارها تبعاً لذلك، فمنها ما يشجع الاستثمارات الرأسمالية، ومنها ما يشجع المشروعات الصغيرة، ومنها ما يشجع المشاريع مرتفعة المخاطر...إلخ. لذلك، من الضروري أولاً تحديد شكل وأهمية السياسات الضريبية التفضيلية، لا سيما على مستوى الاستثمار، مع التركيز على جدوى هذه السياسة، لتلافي الهدر، ومن ثم توضيح فوائد هذه السياسات التفضيلية في الدولة من خلال التشريعات المستمرة.

أولاً: أشكال الحوافز الضريبية

تتعدد أشكال الحوافز الضريبية وتبعاً لذلك تختلف فاعليتها، إذ لكل حافز خصائصه وآثاره التي تميزه من الآخر في استقطابه رؤوس الأموال وتشجيعه للادخار والاستثمار بجميع أشكاله وفق التفصيل التالي:

أ . الإجازة الضريبية Tax Holiday: هذا يعني الإعفاء الضريبي الكامل أو الجزئي، والذي يمكن أن يكون دائمًا أو مؤقتًا، وقد يكون مرتبطًا بنوع العمل؛ على سبيل المثال، في مصر، تعمل

الشركات الصغيرة الممولة من صندوق التنمية الاجتماعية في هذا النشاط أو تبدأ الإنتاج يمكن إعفاء ضريبة الدخل في غضون خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق.

أيضاً، قد يكون لها علاقة بأنشطة المنشأة. فعلى سبيل المثال تُستثنى في تركيا المؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير. وفي ماليزيا، تحصل الشركات ذات المكانة الرائدة على إعفاء جزئي، أي 30٪ من دخلها معفى من الضرائب. أخذاً بعين الاعتبار أن هذا الإجراء قد تكون مرتبطاً بمناطق معينة. فعلى سبيل المثال، يتم منح إعفاء لمدة خمس سنوات في بعض المناطق النامية في ماليزيا.

هذا، ويختلف مفهوم الإعفاء الضريبي عن مفهوم الخضوع الضريبي، لأنه يعني شطب جزء من الدخل الخاضع للضريبة بشكل أساسي بسبب توفر الشروط المفروضة، لكن المشرعين يقررون بناءً على بعض الاعتبارات المتعلقة بالسياسة الوطنية الشاملة لا تفرض ضرائب عليهاو فرض الضرائب على أنشطتها لعدم توافر الشروط المعتبرة قانوناً لإلزام الشخص بالضريبة [30].

ب . المعاملة الضريبية التمييزية: تعني معاملة دافعي ضرائب معينين أنها تختلف عن المعاملة الضريبية المفروضة على دافعي الضرائب الآخرين بسبب بعض الاعتبارات المتعلقة بالسياسات العامة للدولة والسياسات الاقتصادية. وقد يتركز هذا التمييز على الضرائب المباشرة، وبالتالي فإن استخدام معدلات الضرائب التفاضلية تقليل العبء الضريبي لأنواع معينة من الأنشطة لأغراض محددة، ويتجلى في عدة أشكال:

[30] السيد محمد عبده بسيوني، مرجع سابق، ص. 88.

- وجود معدل ضريبي عام ومعدل ضريبي منخفض على النشاط المراد تمييزه ضريبياً؛
- أو وجود معدل ضريبي منخفض بدايةً على النشاطات التي تود الدولة تشجيعها، ورفعه للفعاليات التي تود الدولة تثبيطها؛
- أو تثبيت معدل الضريبة طوال حياة المشروع في نشاطات حددها المشرع، ما يشكل حافزاً معنوياً للمستثمر آنذاك؛
- أو تأجيل الضريبة Tax deferment بإحدى صورتين؛ إما إرجاء إدخال الدخل في الوعاء الضريبي، وإما تأخير استحقاق الضريبة أو دفعها؛
- أو المكافأة الضريبية Fiscal bonus التي يتوقف منحها على أداء المنشأة، بحيث تمنح بنسبة تحسن الأداء أو بنسبة تصاعدية تزداد طرداً مع نتيجة الأداء.

قد تركز المعاملة التمييزية على الضرائب غير المباشرة، وفي بعض الأحيان خفض أو إلغاء التعريفات، كما هو الحال عند استيراد المواد الخام، ومتطلبات الإنتاج والصادرات المحلية. لذلك، من أجل حماية السوق المحلية من المنافسة من الواردات الأجنبية، تقوم البلدان أحيانًا بزيادة سعر المنتج، وعادةً على المنتج النهائي.

نشير إلى أن المناطق الحرة تنتمي إلى لواء المعاملة الضريبية التمييزية، لأن المشاريع المقامة في المناطق الحرة يتم تخصيص حوافز ضريبية فريدة لها لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، مثل تشجيع الصادرات وزيادة الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا وتوظيف العمالة.

ج . قواعد الاستهلاك: الاستهلاك هو أحد الأعباء التي يمكن خصمها من الوعاء الضريبي، ويشير الاستهلاك إلى عدم كفاية كمية الأصول الرأسمالية. وكما نعلم جميعًا، فإن قيمة الأصول الثابتة

المستخدمة في عملية الإنتاج تنخفض تدريجياً بسبب تدهورها أو التقدم التكنولوجي أو عدم استخدامها، مما يقلل من كفاءة الإنتاج. لذلك، يسمح قانون الضرائب بخصم العجز من الوعاء الضريبي خلال فترة محددة (تسمى العمر الإنتاجي للأصل).

د . المسموحات الاستثمارية: قد تكون طريقة حساب معدل الإهلاك التقليدية غير عادلة للمستثمرين، لأن التضخم وارتفاع الأسعار لا يؤخذان في الاعتبار عند حساب القيمة غير الكافية للأصول. لذلك، تتبنى العديد من البلدان / المناطق الاستهلاك المتسارع ومنح الاستثمار وإعادة تقييم الأصول والإعفاءات الضريبية، وذلك بهدف تقويم الطرق التقليدية لحساب الاستهلاكات كما يلي تباعاً:

- **الإهلاك المعجل:** يعد الاستهلاك المعجل حافزًا مهمًا للاستثمار ؛ لأنه يقوم على تقصير عمر الأصول، بحيث يمكن استرداد تكلفة الأصول بطريقة أسرع من الفترة الضريبية المقدرة، وبالتالي زيادة السيولة المالية الحالية للشركة؛ لأنه يقلل الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي يقلل الضرائب المفروضة على المؤسسات إذ يمكن القول: إن الإهلاك المعجل هو أحد طرق الاستهلاك لأهداف ضريبية.
- **المنح الاستثمارية:** الغرض منه هو خصم نسبة معينة من تكلفة الأصول الخاضعة للضريبة في السنة الأولى للاستثمار من قاعدة الاستثمار، بحيث يتجاوز استهلاك الأصل قيمته النقدية. إنتاجه وعمره ؛ وذلك لأن طريقة الخصم التقليدية تسمح بخصم 100٪ من قيمة الأصول الرأسمالية.
- **إعادة تقييم الأصول:** ووفقًا لهذه الطريقة، ووفقًا للزيادة السعرية التي يحددها المشرع في الدول المعنية كل ثلاث أو أربع أو خمس سنوات، يتم تصحيح حساب الاستهلاك

وفقًا لطريقة الاستهلاك التقليدية، والتي تقوم على مراقبة القيمة السوقية للأصول الجديدة المشابهة للأصول المراد إعادة تقييمها. ومراقبة القيمة السوقية للأصول المستعملة بحيث يتم إهلاك الحساب وفق الصيغة التالية:

القيمة السوقية لأصل جديد = القيمة السوقية للأصل المستخدم + أقساط الاستهلاك في السنوات السابقة

هـ . الائتمان الضريبي: يتحدد في خصم نسبة معينة من تكلفة شراء الأصل في السنة الحالية من الضريبة المستحقة لأنها معفاة جزئيًا من الضرائب؛ حيث تؤثر بشكل مباشر على العبء الضريبي عن طريق تقليل العبء الضريبي، والذي يختلف عن دعم الاستثمار وتلقي الدخل الخاضع للضريبة بدلاً من الضرائب مما يشكل أحد أشكال العبء والخصم، معبراً عنه كخصم تكلفة من الضريبة، ثم يسمح بعد ذلك بإهلاك تكلفتها الكلية.

و. ترحيل الخسائر: من خلال فرض ضرائب على دافعي الضرائب، فإنها تتقاسم الأرباح معهم ومن ثم يجب أن تتقاسم الخسائر معهم، لذلك فإن الخسائر هي إحدى التكاليف التي يمكن خصمها من الوعاء الضريبي لسنوات عديدة قبل أو بعد حدوث الخسائر في عملية تحديد تحصيل الضريبة. والترحيل يتخذ عدة أشكال، نذكر منها:

- **الترحيل إلى الخلف:** بحيث تنزل الخسائر التي تصيب المنشأة من أرباح سنوات سابقة محددة؛ مما يستدعي رد جزء من الضرائب التي دفعها المكلف سابقاً، ويوفر سيولة مالية للمستثمر.
- **الترحيل إلى الأمام:** تنزل الخسائر من أرباح عدد من السنوات المستقبلية التالية لسنة تحقق الخسارة.

- **وقد يكون الترحيل إلى الأمام وإلى الخلف معاً:** بحيث يسمح بترحيلها إلى الأمام لعدد محدد من السنوات، فإذا لم تستنفد الخسائر تُرحَّل إلى الخلف لعدد من السنوات.

أخذاً بعين الاعتبار أن الترحيل مقيداً بمدة يحددها المشرع، فإذا تبقت خسائر خارج تلك المدة فلا يسمح بترحيلها. وقد يكون الترحيل مطلقاً وحراً من قيد المدة، بحيث يسمح بترحيلها حتى تستنفد كلها [31].

[31] محمد باسل الحافظ، مرجع سابق، ص.231.

المطلب الثاني

مدى فعالية الحوافز الضريبية لضمان نجاح الاستثمار في المناطق الحرة

تتجسد فعالية الحوافز الضريبية في قدرتها على جذب الاستثمارات، من ناحية، وتقييم هذه السياسة لتحقيق أهدافها، من ناحية أخرى، حيث يمكن تفصيل هذه الحقيقة الاقتصادية ذات البعد القانوني كما يلي:

– **أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار**: كما سبق توضيح ذلك، يعرَف الاستثمار بأنه استخدام الأموال في الإنتاج، إما مباشرةً بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر، كشراء الأسهم والسندات. وقد أكدت الدراسات أن هناك علاقة مباشرة بين معدلات النمو ومعدلات الاستثمار، فلكي تتمتع دولة ما ببيئة استثمارية جيدة، يجب أن يكون لديها مجموعة من السياسات والأدوات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قرارات الاستثمار، وهذا يعتمد على المناخ السياسي والاستقرار والأمن.

إضافة إلى مقومات طبيعية، كتوافر المواد الخام والعمالة...إلخ. ومقومات اقتصادية، كتوافر قاعدة اقتصادية مقبولة، ومشروعات استثمارية ذات جدوى اقتصادية جيدة، وعائد مرتفع في إطار المخاطر المحتملة. يدعم كل هذا مقومات قانونية تتعلق بوضوح القوانين وبساطتها واستقرارها وتوفيرها ضمانات للمستثمرين، إذ تعدُّ القوانين الضريبية وعدم استقرارها وعدم كفاءة الإدارة الضريبية ونزاهتها، أسباب لنزوح الاستثمارات عن دولة ما [32]. هذه الملاحظة تنطبق على المناطق الحرة، لاسيما المالية

[32] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص.211.

منها، بحيث يجب ضمان حوافز ضريبية من شأنها أن تضمن استقطابها للاستثمارات الأجنبية بشكل دائم.

كما تعد معدلات الضرائب المرتفعة إحدى العقبات التي تحول دون تحقيق عوائد عالية داخل المناطق المالية الحرة، وبالتالي فإن عدم وجود سياسات ضريبية تفضيلية سيضعف المزايا النسبية والتنافسية للبلد ضمن إطار السياسة العالمية لجذب هذه الاستثمارات من خلال تحرير التجارة العالمية المفروض بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. فالسياسات الضريبية التفضيلية هي أحد العوامل التي تؤثر على تحديد تكاليف الإنتاج في أي دولة، ومن ثم مركزها التنافسي بين الدول لاستقطاب الاستثمارات.

إن السياسات الضريبية التفضيلية لها تأثير على جذب الاستثمار في المناطق الحرة، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات التي تختار مجموعة واسعة من الاستثمارات. نشير إلى أن نوع الاستثمار يلعب دوراً في ذلك، أخذاً بعين الاعتبار للأهداف التنموية المتوقعة لتطبيق الحوافز الضريبية بناءً على التفاصيل التالية:

- **أنواع الاستثمارات حسب فاعليتها الاقتصادية:** تتعدد أنواع الاستثمار، منها الاستثمار العام والخاص، والاستثمار الحكومي والأجنبي، والاستثمار المباشر وغير المباشر (الاستثمار في الأوراق المالية)، ومن منظور الاقتصاد تنقسم أنواع الاستثمار إلى الأنواع التالية:

- ◊ **الاستثمار المنتج وغير المنتج:** يعتمد هذا على قيمة العائد الذي يمكن أن يحققه الاستثمار بعد فترة زمنية. فإذا كان العائد أكبر من التكلفة الحالية، يكون الاستثمار منتجاً، والعكس صحيح. وبسبب التطور السريع للتكنولوجيا، يمكن أن تبدأ بعض الاستثمارات في تقديم إنتاجية غير صالحة.
- ◊ **الاستثمار الصافي والاستثمار الإجمالي:** صافي الاستثمار (الاستثمار التوسعي) هو الحصول على أموال إنتاج جديدة عن طريق الاستخدام المباشر للمدخرات في الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. أما الاستثمار الكلي (أو الاستثمار البديل)، فيهدف إلى الحفاظ على مقدار رأس المال الثابت أو الأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، من خلال تجديد ما سيختفي. يعني هذا استخدام معدات جديدة لمواجهة النفقات المادية للأصول الرأسمالية. يسمى هذان النوعان من الاستثمار (صافي الاستثمار وإجمالي الاستثمار) الاستثمار الثابت، وهو أكثر أنواع الاستثمار استقرارًا.
- ◊ **الاستثمار المولد والاستثمار المستقل:** ينشأ الاستثمار أو يميل إلى الزيادة في النمو الداخلي للاقتصاد الوطني، فكلما زاد الدخل زاد الطلب أو الاستهلاك ثم زاد الاستثمار. فيما يتعلق بالاستثمار المستقل أو الاستثمار التلقائي، بغض النظر عن تأثير الطلب أو أسعار الفائدة.

- **الأهداف التنموية للحوافز الضريبية:** وتتجسد في تحقيق التنمية القطاعية والإقليمية، وتحسين الأداء ونقل التكنولوجيا [33]. ويمكن توضيح كل هذا كما يلي:

◊ **التنمية الإقليمية:** تُستخدم الحوافز لدعم مناطق معينة، على غرار المناطق الحرة، فغالبًا ما تكون نائية وتتطلب إعادة الإعمار والتنمية. نظرًا لقلة الخدمات، ونقص البنية التحتية، والبعد عن السوق، ونقص القوى العاملة المدربة جيدًا، إضافةً إلى أسباب أخرى، فإن الالتزام بالاستثمار في هذه المجالات دون هذه الحوافز يمثل عبئًا ثقيلًا على المستثمرين.

◊ **التنمية القطاعية:** يهدف إلى تشجيع بعض القطاعات التي لها تأثير في عملية التنمية. تصف بعض البلدان قطاعاتها بأنها قطاعات مهيمنة أو مستهدفة وتمنحها معاملة ضريبية تمييزية، حيث يتم تحديد هذه القطاعات وفقًا لاتجاه التنمية في البلاد.

◊ **تحسن الأداء:** وينطوي تحت هذا العنوان تشجيع التصدير باعتباره هدفاً رئيساً لأي دولة في ظل تحرير التجارة العالمية، كذلك خلق فرص عمل جديدة، ونقل التكنولوجيا، وتطوير البحث العلمي في الدول.

[33] السيد محمد عبده بسيوني، مرجع سابق، ص. 312.

– **تقييم سياسة الحوافز الضريبية:** وذلك من خلال نقطتين، الأولى تتناول شكل الحافز وأثره في توجيه الاستثمار في المناطق الحرة، والثانية تتناول المآخذ على سياسة الحوافز في المناطق المذكورة، حيث يمكن تفصيل كل هذا كما يلي:

- **شكل الحافز وأثره في التوجه الاستثماري:** إن لكل حافز أثره الخاص في القرار الاستثماري وتوجيهه نحو نشاط أو مكان أو فاعلية معينة وذلك وفق ما يلي:

◊ **الإجازة الضريبية:** ذلك أن الشركات الصغيرة أكثر تأثراً بالإعفاء الضريبي في المناطق الحرة، ولا تتأثر المشاريع الكبيرة بنفس الدرجة من الحوافز. وبالمثل، فإن الإعفاء الضريبي مفيد للاستثمار قصير الأجل، بينما الاستثمار طويل الأجل ليس كذلك. بالنسبة للمشاريع كثيفة رأس المال التي لا تدر أرباحًا في بداية المشروع، فهي أيضًا لا تعتبر فعالة، لذا فهي مفيدة للاستثمارات ومنخفضة المخاطر..

◊ **المسموحات الاستثمارية:** تشمل الاستهلاك المتسارع ودعم الإنفاق الاستثماري والإعفاءات الضريبية. هذه الإعانات مفيدة فقط للشركة، فإذا استثمرت هذه الأخيرة بالفعل وتحملت تكاليف الاستثمار للكيان. وهي تفيد الاستثمار الرأسمالي طويل الأجل، والذي قد يأتي على حساب الاستثمار كثيف العمالة، ومع ذلك فإن بعض هذه الحوافز تعتقد أن نفس الحوافز أكثر أهمية من الإعفاءات الضريبية، سواءً كانت للاستثمارات في أنشطة معينة، أو في أسوأ الأحوال، بسبب الاستهلاك المتسارع للمعدات والآلات بسبب الشركات الكبيرة من الشركات الصغيرة.

◊ **تخفيض معدلات الضرائب:** يعد حافزاً عاماً، تستفيد منه جميع الاستثمارات على قدم المساواة في المناطق الحرة، لذلك عدّ أنه أكثر الحوافز عدلاً، لأنه لا يقدم بصورة انتقائية، كما أنه أفضل إدارياً.

- **المآخذ على الحوافز الضريبية:** لا بد في إطار تقييم عمل الحوافز بوصفها جاذبة للاستثمار في المناطق الحرة من تناول السلبيات التي تحيط بكل شكل من أشكال الحوافز الضريبية، وهي كما يلي:

◊ **الحافز وعلاقته بالتهرب الضريبي:** عادة ما تكون سياسات الحوافز مصحوبة بتعقيدات إدارية داخل المناطق الحرة، مما يجعل التهرب الضريبي أسهل، خاصةً أثناء الإجازات. مقارنة بالحوافز الأخرى، حيث يفتح التهرب الضريبي بابًا أكبر لأنه من السهل بناء مرافق جديدة تحت أسماء جديدة للاستفادة من إعفاءات جديدة أو تغييرات في الشكل القانوني للشركة أو موقعها، أو توسعها المرحلي أو اندماج شركة مع أخرى. أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، فإنه يمكنها تحويل أرباحها من البلدان ذات الضرائب المرتفعة إلى البلدان المعفاة من الضرائب (الملاذات الضريبية) للاستفادة من مزاياها. أما المنح الاستثمارية فهي توفر فرصاً أقل للتهرب الضريبي، لأن الربح منها يتطلب وجود أصول رأسمالية ملموسة ومعدلات ضريبية أقل، لأنها حوافز مهمة ويمكن أن تظل ثابتة في أذهان المستثمرين لأنها من جهة الاستثمار الحافز، ومن ناحية أخرى، هناك التزام ضريبي.

◊ **تكلفة الحافز:** وهذا يعني خسائر حكومية نتيجة تنفيذ خطة الحوافز، كما تختلف حسب الحوافز، لأن الإعفاء الضريبي هو سبب تآكل القاعدة الضريبية، سواءً بالنظر إلى الإعفاء الضريبي بسبب الإعفاء من دخل معين، أو عندما يكون معدل الضريبة أعلى. بعد انتهاء فترة الامتياز المعفى من الضرائب ، غالباً ما يلجأ المستثمر إلى تجنب الضريبة بجميع أشكالها، أو عكس عبئها على جموع المستهلكين مما سيرفع الأسعار. في حقيقة الأمر، إن منح الاستثمارات وخفض معدلات الضرائب سيؤدي إلى إلى تجديد مستمر للأصول الثابتة، وبالتالي زيادة الإنتاجية ورفع رأس المال ونسبة الاستثمار [34]. كما سيؤدي خفض معدل الضريبة إلى توسيع القاعدة الضريبية عن طريق الحد من التهرب الضريبي وخفض الأسعار وخفض التضخم (بسبب خفض تكلفة السلع وبالتالي تحسين أداء الإنتاج)، ومن هنا تكمن أهمية هذين الحافزين.

فإذا كانت التدابير المحفزة نفسها عقيمة، فإن تكلفتها ستزداد أيضًا. فإذا كانت التدابير المحفزة عديمة الفائدة فإنها ستؤثر على جذب الاستثمار. أي عندما نواجه تدابير حافزة مختلفة، فإن أحدها سوف يجعل مصلحة المستثمر غير صالحة، أو ما إذا كانت هناك حوافز من وجهة نظر المستثمر، أو إذا كان العبء الضريبي منخفضًا بطبيعته، أو تم تقديم هذه الحوافز لأسباب غير مناسبة ولا تخدم العملية التنموية في الدولة وعدم توجيهها الوجهة الصحيحة.

[34] عبد الحميد حمدي نوار، مرجع سابق، ص. 219.

◊ **المشاكل التي ترافق تطبيق الحافز الضريبي:** قد يثير تطبيق سياسة الحوافز على أرض الواقع بعض المشكلات التي تحتم على المشرع الانتباه لعدة نقاط أهمها:

- لا بد من وضع تعريف دقيق للأنشطة محل الحافز، ومعايير واضحة لتطبيقها.
- يتعين تحديد بدء سريان الإعفاء الضريبي (هل هو من تاريخ الإنتاج، أم من شهر الشركة، أم عند انتهاء أعمال الإنشاء.. الخ)، فبتحديد هذا التاريخ تتحدد فاعلية الإعفاء[35].
- معالجة وضع المنشأة في حال تصفية المشروع بانتهاء مدة الحافز الضريبي، وهذه المعالجة لابد أن تختلف باختلاف سبب التصفية، خسارة أم اكتفاءً بأرباح طائلة جناها المستثمر جراء الإعفاء.
- معالجة وضع الخسائر التي تلحق بالمشروع خلال فترة الإعفاء الضريبي، هل ترحل أم لا.
- المفاضلة في ترحيل الخسائر بين إطلاقها أو تقييدها من حيث المدة.
- معالجة وضع المشروع الذي توقف خلال فترة الإعفاء لأسباب خارجة عن إرادة المستثمر.
- معالجة طريقة حساب أقساط الاستهلاك بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي.
- معالجة وضع الأرباح الرأسمالية التي تحققها المشروعات في أثناء فترة الإعفاء وبعدها.

[35] السيد محمد عبده بسيوني، مرجع سابق، ص. 94.

في واقع الأمر، إن نجاح سياسة جذب الاستثمارات المالية الأجنبية بالمناطق الحرة يحتاج إلى قواعد قانونية تسيير نحو ضمان العدالة الضريبية بين المستثمرين الأجانب. فالإعفاء الضريبي الكلي سلاح ذو حدين؛ إن صح التعبير، فهو من جهة يساعد على الرفع من نسبة استقطاب الاستثمارات الأجنبية، في حين قد يحول المناطق الحرة إلى جنة ضريبية. على هذا الأساس، يتعين سن قواعد قانونية ضريبية تساعد على مواجهة الممارسات اللامشروعة التي قد تحول هذا النوع من المناطق إلى جنات ضريبية.

المبحث الثاني

توفير إطار قانوني ملائم لحل النزاعات الناشئة عن الاستثمار المالي في المناطق الحرة

يحدد "قانون الاستثمار الأجنبي المباشر" رقم 2018/19 الذي تم وقف تنفيذه سنة 2020، بما في ذلك تعريف المستثمرين الأجانب والاستثمار الأجنبي، وكذلك الأحكام المتعلقة بالحماية التي يوفرها القانون للمستثمرين الأجانب الذين يستوفون متطلباته. كما نص القانون على طريقة حل المنازعات التي يجب على المستثمرين الأجانب اتباعها عند تعرضهم لضرر بسبب ممارسة الدولة أو إحدى مؤسساتها. ويعطي القانون للمستثمرين الأجانب خيار اللجوء إلى أي طريقة أخرى لتسوية المنازعات أو اللجوء إلى الدولة. علماً أن المحاكم المختصة، يجب على الأخيرة النظر في المنازعات على وجه السرعة [36].

تماشياً مع هذا، تنص المادة 12 من القانون المذكور على ما يلي:

1- مع عدم الإخلال بحقوق التقاضي ، يمكن حل النزاعات والنزاعات التي قد تنشأ عن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جميع طرق تسوية المنازعات الأخرى.

2- أن تكون قضية مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات طبيعة عاجلة عند نظرها من قبل المحكمة الوطنية المختصة.

لقد لاحظنا أن مضمون هذه المادة عام في الصياغة، لكنه يسمح للمستثمرين الأجانب باللجوء إلى وسائل بديلة لتسوية المنازعات، بما في ذلك التسوية وقرارات الخبراء والوساطة والتحكيم. كما يوفر

[36] محمد محمود الإمام، منطقة التجارة الحرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطعبة الثانية، 2000، ص.122.

هذا القانون أيضًا للمستثمرين الأجانب خيار اللجوء إلى المحكمة الوطنية في الدولة، والتي يجب أن تنظر بسرعة في النزاع.

أيضاً، يمكن للمستثمر بموجب الحكم الوارد فى المادة 12 أن يختار اللجوء الى التحكيم الدولي ((على غرار المركز الدولي لفض منازعات الاستثمار، وغرفة التجارة الدولية بباريس، ومحكمة لندن للتحكيم الدولي وما إلى ذلك من مؤسسات التحكيم)) لفض النزاع، إلا أن ذلك يتطلب موافقة دولة الإمارات العربية المتحدة على هذا النوع من التحكيم.

هذا، ويتوقف مدى تأثير ما نص عليه القانون بشأن فض المنازعات، على ما إذا كان يمثل هذا قبولاً من الدولة بالوسيلة التى يختارها المستثمر الأجنبي لفض النزاع [37]. في حقيقة الأمر، لم تضع المادة 12 من القانون آلية معينة لفض المنازعات، بل تركت حق الاختيار للمستثمرين الأجانب، فهل هذا يعني أن دولة الإمارات العربية المتحدة اختارت حل النزاعات من قبل المستثمر الأجنبي؟

للوهلة الأولى، إذا كان التشريع الوطني يسمح للمستثمر الأجنبي باختيار آلية تسوية المنازعات التي يراها من الآليات التي يوفرها التشريع، فهذا يمثل قبولاً للآلية التي يختارها المستثمر الأجنبي. في حقيقة الأمر، تتخذ الدولة خيارها بناءً على طريقة تسوية النزاع [38]. ونجد هذا الخيار فى تشريعات استثمار وطنية عديدة أخرى، فعلى سبيل المثال ينص قانون الاستثمار فى دولة سيشل فى المادة 3/5 على أنه يجوز للمستثمر الأجنبي المتضرر أن : ((يلجأ الى غير ذلك من وسائل فض المنازعات))

[37] أسعد السعدون، مدخل إلى المناطق الحرة، مركز البحرين للدراسات، الطبعة الأولى، 2007، ص. 34.

[38] عقبة خضراوي، قوانين التحكيم في الدول العربية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2014م، ص. 231.

من أجل تنفيذ هذا الخيار، تتطلب تشريعات الاستثمار في العديد من البلدان موافقة مسبقة، مثل شرط التحكيم في اتفاقية استثمار أو اتفاقية بين بلد مضيف ومستثمر أجنبي. فإذا لم يكن هناك اتفاق من هذا القبيل، فلا يمكن القول إن الدولة قد قبلت الآلية التي اختارها المستثمرون الأجانب مقدمًا.

نلفت الانتباه أنه لا يوجد فى قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات العربية المتحدة، ما يمكن أن يمثل موافقةً من الدولة على وسيلة محددة لفض النزاع، إذ تتطلب مثل هذه الموافقة وجود اتفاقية منفصلة تتضمن قبول الدولة بوسيلة محددة لفض النزاع. كما يسمح القانون للمستثمرين الأجانب باللجوء إلى المحاكم المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كل هذا، يدفعنا لتحليل استعمال التحكيم لحل النزاعات الناشئة عن الاستثمار المالي في المناطق الحرة **(المطلب الأول)**، إضافةً إلى مناقشة خصوصية اتفاق التحكيم في عقود الاستثمار المالي في هذا النوع من المناطق **(المطلب الثاني)**.

المطلب الاول

استعمال التحكيم لحل النزاعات الناشئة عن الاستثمار المالي في المناطق الحرة

يعكس "قانون التحكيم الإماراتي" الجديد تصميم دولة الإمارات الراسخ على أن تصبح مركزًا عالميًا للتميز في حل النزاعات في الشرق الأوسط. في هذا الصدد، أكد مكتب المحاماة "وينستون وسترو" على الآثار العملية لأهم النقاط العملية في القانون. فاعتماد قانون تحكيم عصري، يعكس بشكل عام أفضل الممارسات التشريعية المعتمدة حول العالم، أن يسهم في ضمان تحقيق أعلى مستويات الثقة الاستثمارية في دولة الإمارات.

تماشياً مع هذا، أصدرت حكومة الإمارات العربية المتحدة قانوناً جديداً للتحكيم. لقد أجرى القانون الجديد تغييرات مهمة جدًا لمستخدمي خدمة تسوية المنازعات في الإمارات العربية المتحدة، وهو تطور مهم في حد ذاته. وبناءً عليه، يجب على منظمي العقود اتخاذ إجراءات عند صياغة بنود تسوية المنازعات [39].

نشير أيضاً، أنه بالنسبة للعديد من الشركات متعددة الجنسيات العاملة في جميع أنحاء العالم، يعتبر التحكيم دائمًا الطريقة المفضلة لحل النزاعات وبديلاً تجارياً مهماً للنظام القضائي مقارنةً

[39] لطرش علي عيسى عبد القادر، النظام القانوني للاستثمارات الدولية بالمناطق الحرة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2001، ص.50.

بالتقاضي. وتتمثل إحدى المزايا الرئيسية للتحكيم في أنه مقارنةً بالقرارات القضائية المحلية، من السهل نسبيًا تطبيق التحكيم على نطاق عالمي [40].

فاعتماد اتفاقية نيويورك كان على نطاق واسع، حيث صادقت عليها 159 دولة / منطقة، مما جعل معظم الموقعين يحترمون أحكامها ومحتواها، مما أتاح تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية على أراضيها، وشجع على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر[41].

بالمقارنة مع الإجراءات القضائية، توفر إجراءات التحكيم أيضًا مستوى أعلى من السرية والمرونة. إذ يسمح للأطراف باختيار القواعد الإجرائية المطبقة على تسوية المنازعات، ومؤهلات وجنسية المحكمين، ولغة عملية التحكيم وموقعها وسرعتها. ومن خلال الاستثمار الاستراتيجي في الخدمات اللوجستية في السنوات القليلة الماضية، والنقل، والمناطق الحرة، والبنية التحتية الاجتماعية؛ نجحت دولة الإمارات في ترسيخ مكانتها كمركز للشركات متعددة الجنسيات العاملة في الشرق الأوسط [42].

ونتيجة لذلك، أصبحت الإمارات المقر الإقليمي للعديد من الشركات العالمية الكبرى. وبفضل موقعها الجغرافي، يمكن للشركة أن تنشر الشركة في منطقة جغرافية أوسع، بما في ذلك الشرق الأوسط وإفريقيا وشبه القارة الهندية وأوروبا الشرقية، إلخ.

---

[40] بدوي حنا، موسوعة قضايا أصول المحاكمات المدنية، التحكيم، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، 2012، ص.13.

[41] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص.21.

[42] عاشور مبروك، التحكيم، دار الفكر والقانون، 2010، ص.323.

فعادة ما يعكس اعتماد قوانين التحكيم الحديثة أفضل الممارسات التشريعية المعتمدة حول العالم، كما يساعد في ضمان أعلى مستوى من الثقة الاستثمارية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من أن القضاء قد تبنى نهجًا داعمًا لعملية التحكيم، إلا أن أحد الانتقادات الموجهة لدولة الإمارات العربية المتحدة كمركز تحكيم ممثلها يفتقر إلى اليقين بشأن نتيجة هذه الإجراءات، خاصة في تنفيذ قرارات التحكيم، لأن هذه القرارات قد تتطلب الإلغاء بسبب مسائل إجرائية. لذلك ، يجب أن يؤدي القانون الجديد – الذي يوفر إرشادات واضحة حول قابلية الإنفاذ وأسس الاستئناف أمام القضاء الإماراتي – إلى قرارات التحكيم، ما يمثل بدوره إحدى الجوانب المنشودة في جميع عمليات تسوية المنازعات.

في واقع الأمر، لقد أدى القانون الجديد إلى تحسين كفاءة إجراءات التحكيم وجعلها أقل عرضة للطرق المصممة خصيصًا للتسبب في التأخير. على سبيل المثال، على الرغم من مطالبة المحكمة باتخاذ تدابير مؤقتة أو طلب اعتراض على تعيين محكم ، يمكن أن تستمر عملية التحكيم.

كما يسمح القانون الجديد أيضًا بعقد الاجتماعات وجلسات الاستماع خارج المقر القانوني، ولا يتطلب توقيع قرارات التحكيم في هذه الأماكن. نظرًا لأن المحكمين لن يحتاجوا إلى السفر بعد الآن، فإن هذه النقطة الأخيرة ستقلل بشكل خاص التكاليف وتزيد بشكل كبير من فعالية التقاضي إلى دولة الإمارات للتوقيع على القرارات التحكيمية الصادرة في البلاد 43.

وكانت إحدى قضايا التحكيم في دولة الإمارات قد لاقت الكثير من الاهتمام وهي قرار محكمة النقض لعام 2005 والتي تتعلق بدعوى شركة 'بكتل' العالمية المحدودة ضد "هيئة أبوظبي للطيران".

[43] بدوي حنا، مرجع سابق، ص.43.

ففي هذه القضية، قامت المحكمة بإلغاء إحدى قراراتها استناداً إلى أن المحكّم لم يؤدّ اليمين وفقاً لقانون الإجراءات المدنية الاتحادي (والذي ينص على وجوب أداء اليمين أمام الشهود وخلال جلسات الاستماع).

ورغم التطوّر الكبير الذي طرأ على عمليات التحكيم في دولة الإمارات منذ تلك القضية (ولا سيما انضمام دولة الإمارات إلى "اتفاقية نيويورك" عام 2006)، يمنح القانون الجديد المتقاضين والمحاكم الكثير من المرونة.

أيضاً، تعد القدرة على فصل بنود التحكيم عن الاتفاقيات الأوسع نطاقًا أحد المبادئ الرئيسية التي تدعم نزاهة التحكيم، كإحدى الوسائل الفعالة لحل النزاعات. لذلك ، حتى إذا تم إلغاء الاتفاقية الرئيسية، فإن شرط التحكيم لا يزال ساري المفعول. على الرغم من أن المحاكم الإماراتية قد وافقت في السابق على هذا المبدأ، إلا أنه أصبح الآن مدوناً ضمن القانون الجديد.

وعلى مستوى الاختصاص، فلهيئة التحكيم القدرة على اتخاذ قرارات تتعلق باختصاصها ولا يتعين عليها تفويض إجراءات اتخاذ القرار هذه (بشكل أساسي) إلى محاكم الدولة / المنطقة التي يتم فيها إجراء التحكيم. كما يوفر القانون الجديد إجراءات قوية للمحاكم لدعم إجراءات التحكيم. وتشمل هذه الإجراءات إصدار قرارات تحكيم وقتية ومستعجلة للحفاظ على الأدلة والأصول، مع توفير الآليات التي تسمح للأطراف بإنفاذ هذه القرارات المؤقتة من خلال المحاكم.

من وجهة نظر المستخدمين (الذين يرغبون في تحويل قرارات التحكيم إلى أرباح) ، ربما يكون الجانب الأكثر أهمية هو أن قانون الحالي يعزز قابلية تنفيذ قرارات التحكيم. إذ سيتمكن الدائنون الآن

من تجاوز إجراءات المحكمة الابتدائية والشروع مباشرةً في إجراءات الإنفاذ أمام محكمة الاستئناف الاتحادية أو المحاكم المحلية [44].

ففي إطار التوجهات الجديدة، يجب الانتباه أنه إذا قدم طرف ثالث (وليس أي من طرفي النزاع) أموالًا لأحد المتقاضين في مقابل جزء من الأموال التي سيتم الحصول عليها من المحكمة أو التحكيم، فيمكن اعتبارها أموالاً تابعة لطرف ثالث. ويتم استخدام الأموال المقدمة من قبل الطرف الثالث لدفع المصاريف القانونية للطرف الممول، حيث يمكن أن تنص اتفاقية التمويل أيضاً على أنه في حال خسارة الطرف المتلقي للتمويل بنتيجة المحاكمة، سيقوم الطرف الممول بدفع التكاليف القانونية لعملية التحكيم إلى الطرف الرابح.

ويعتبر تمويل الطرف الثالث جزءً مهمًا من عملية تسوية المنازعات في العديد من الولايات القضائية حول العالم. بالطبع ، تعمل العديد من شركات المحاماة الآن على زيادة خيارات التمويل من طرف ثالث عند تقديم المشورة للعملاء أثناء تسوية المنازعات.

على الرغم من أن تمويل الطرف الثالث في دولة الإمارات العربية المتحدة جديد نسبيًا مقارنة بالأسواق الأخرى الأكثر نضجًا، وبالنظر إلى أهمية الدولة كمركز إقليمي مهم، فقد جذبت الدولة اهتمامًا واسعًا من الشركات العاملة في التمويل من طرف ثالث، خاصة بسبب عدم وجود قيود قانونية في الدولة الإمارات العربية فإنه يمكن استخدام توفير وحماية الأموال المستخدمة في التقاضي في محاكم القانون العام الأخرى في جميع أنحاء العالم. في هذا الصدد، أصدرت محكمة مركز دبي المالي العالمي التوجيه الإجرائي الثاني في عام 2017. وقد تم الاعتراف بهذه المؤسسة الخارجية على نطاق

[44] ماهر محمد عبد اللطيف، محمد ماهر أبو العينين، قضاء التحكيم، دار أبو المجد للطباعة، 2010، ص.44.

واسع في الدولة، حيث ينظم التوجيه ويدعم أعمال تمويل الطرف الثالث في مركز دبي المالي العالمي [45].

قد يكون أحد الأسباب التي تمنع التحكيم الإماراتي من الاستفادة الكاملة من إمكانية التمويل من طرف ثالث هو فهم المخاطر التي ينطوي عليها الأمر وعدم القدرة على التنبؤ بنتيجة المحاكمة. للأسباب المذكورة أعلاه، ومن خلال التخفيف من هذه المخاوف؛ قد يساعد القانون الجديد في منح تمويل لطرف ثالث مزيداً من الدعم في السوق الإماراتي، وبالتالي تعزيز فرص الوصول إلى الأحكام العادلة بالنسبة للأطراف المدعية التي لم تتوفر لها سابقاً القدرة على مواصلة دعاوى الاستحقاق.

حتى في ظل القانون القديم، الذي لم يتضمن الكثير من قواعد التحكيم المعتمدة عالمياً، فقد نجحت محاكم دولة الإمارات – رغم وجود بعض الاستثناءات القليلة – في تبني نهج تقدمي يوفر بيئة ملائمة لعمليات التحكيم. كما ساهم ظهور المناطق المالية الحرة في البلاد (مثل مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي) في توفير دعم قوي لعمليات التحكيم في دولة الإمارات، حيث تقوم كل واحدة من تلك المناطق بسنّ نسختها الخاصة من القوانين المستندة إلى "قانون الأونيسترال" النموذجي باللغة الإنجليزية، وتتعاون كل منها بشكل منفصل مع أبرز هيئات التحكيم العالمية المرموقة (مثل "محكمة التحكيم الدولية في لندن" و"غرفة التجارة الدولية" على التوالي).

فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية المادية ورأس المال البشري الضروري ، تمتلك العديد من الفنادق في الدولة حاليًا مرافق متطورة لعقد الاجتماعات ، والتي يتم استخدامها بشكل متزايد لجلسات الاستماع ، مما يمهد الطريق أمام مجتمع التحكيم في البلاد للنضوج.

[45] لطرش علي عيسى عبد القادر، مرجع سابق، ص.97.

على الرغم من أن البيانات المتاحة حاليًا لا تقدم نظرة شاملة، إلا أن المصادر الموثوقة في السوق تشير إلى أن الإمارات العربية المتحدة أصبحت مركزًا تحكيميًا متقدمًا بما في ذلك الذي يجري في المناطق الحرة، حيث يتم تسجيل ما يقرب من 450–500 قضية تحكيم كل عام. كما يجب على الدولة أن تلعب دورًا رئيسيًا في جذب المزيد من الاستثمار إلى سوق الإمارات العربية المتحدة للمناطق الحرة، والتي تعد واحدة من أبرز الأسواق العالمية في المنطقة.

الواضح أن التحكيم يشكل الوسيلة المستعملة لفض المنازعات في المناطق الحرة، حيث يسمح بتوفير الثقة التي يبحث عنها المستثمر الأجنبي. بتعبير آخر، إن المنازعات المرتبطة بالاستثمار المالي في المناطق الحرة تبتعد عن القضاء الوطني، لتعارضه مع خاصية السرعة التي تتصف بها هذا النوع من المعاملات.

المطلب الثاني

خصوصية اتفاق التحكيم في عقود الاستثمار المالي في المناطق الحرة

كما سبق التأكيد على ذلك أعلاه، أضحى التحكيم من أفضل الطرق لحل منازعات الاستثمار لأنه يمكّن أطراف النزاع من حل منازعات الاستثمار من خلال محكمين ذوي خبرة وكفاءة مما يجعلهم مؤهلين للفصل في مثل هذه المنازعات بشكل فعال. فالتحكيم لا يتبع إجراءات وتواريخ محددة، وفي هذه الحالة يكون للأطراف دائمًا الحرية في تحديد مكان التحكيم وزمانه، بالإضافة إلى إمكانية تحديد النزاع موضوع التحكيم، مع اختيار القواعد الموضوعية والإجرائية الواجبة التطبيق استجابة لطبيعة النزاع. كما أن استجابة التحكيم لتسوية الخلاف بأقل قدر من العلانية في الخصومة يعطي جواً من الصفاء المنشود بين المتنازعين بعيداً عما يمكن ان يتسبب به رفع النزاع إلى القضاء العادي، مما يسمح بالحفاظ على سمعة المتنازعين وأسرار تعاملاتهم، وكوسيلة لاستئناف علاقاتهم في المستقبل [46].

فعلى الرغم من أهمية الوسائل البديلة عن التحكيم في تسوية منازعات عقود الاستثمار المالي, فإنه مازال يمثل الملاذ النهائي والأخير لحسم منازعاتها إذا ما أاخفقت لحله الوسائل الودية والسلمية الأخرى في الوصول إلى تسوية وحل النزاع، وعلى نحو يمكن معه القول بأن عقود الاستثمار المالي في المناطق الحرة أصبحت لاتتم بغير وجود اتفاق للتحكيم.

[46] ماهر محمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.214.

وبناءً عليه، يكون من الأهمية بمكان لفهم واستيعاب مفهوم اتفاق التحكيم في منازعات عقود الاستثمار المالي الأجنبي في المناطق الحرة ان نتعرض لتعريف اتفاق التحكيم، ثم نبين صوره، وذلك كما يلي:

- **تعريف اتفاق التحكيم في عقود الاستثمار المالي الأجنبي في المناطق الحرة**

التحكيم لغةً يعني التفويض في الحكم ومصدره (حكم) وقد ورد بهذا المعنى من قوله تعالى: "فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم"، في الحقيقة يقوم التحكيم على إخراج المنازعات من اختصاص محاكم الدولة بناءً على اتفاق الأطراف، أي أنه يلزم وجود اتفاق تحكيم، فالقاعدة العامة في هذا الشأن هي أنه: "لا تحكيم بدون اتفاق التحكيم".

ويعرف اتفاق التحكيم بأنه: "عقد يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على التنازل عن مراجعة القضاء العادي والاحتكام إلى شخص عادي او أكثر للفصل في النزاع المحتمل أو نزاع قائم بينهما". كما عرف بأنه: "اتفاق يعهد بمقتضاه الاطراف الى شخص او عدة اشخاص بمهمة حسم المنازعات المتعلقة بهم عن طريق اصدار حكم ملزم يتمتع بحجية الامر المقضي به".

أيضاً، حرصت بعض التشريعات الوطنية على وضع تعريف لاتفاق التحكيم منها ما نصت علية المادة (10) فقرة (1) من قانون التحكيم المصري حيث أكدت على ما يلي: "اتفاق الطرفين على الالتجاء لتسوية بعض أو كل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بمناسبة علاقة قانونية معينة عقدية أوغير عقدية كما بينت المادة (144) من قانون المرافعات الفرنسي النافذ المقصود باتفاق التحكيم والتي نصت على أنه: "عقد يحيل بموجبه أطراف نزاع ناشئ عن هذا النزاع الى تحكيم شخص أو أشخاص عدة".

والملاحظ على التعاريف المتقدم ذكرها، أنها تعاريف عامة لا تحدد موضوع اتفاق التحكيم ضمن نطاق محدد او مبادئ معينة، مما يجعلها تنطبق على اتفاقات التحكيم التي تبرم في المناطق الحرة. كل ما في الأمر، أن هذا النوع من الاتفاقات يمتد ليشمل النزاعات المرتبطة بالاستثمار المالي في المناطق الحرة، مع خروج عن هدذا النوع من الاتفاقات عن رقابة القضاء الوطني.

- **صور اتفاق التحكيم في عقود الاستثمار المالي الأجنبي في المناطق الحرة**

يتخذ اتفاق التحكيم في عقود الاستثمارات الأجنبية صورتين، تتمثل الصورة الأولى في مشارطة التحكيم، وهي اتفاق أطراف العلاقة الاستثمارية في عقد مستقل عن عقد الاستثمار الأجنبي على عرض المنازعات التي نشأت بينهم بالفعل على التحكيم لحلها. أما الصورة الثانية لاتفاق التحكيم هي شرط التحكيم، والتي تعني اتفاق أطراف العلاقة الاستثمارية بموجب نص في العقد المبرم بينهم والذي يقضي بعرض المنازعات التي من المحتمل ان تنشأ بينهم مستقبلا عن هذه العلاقة على التحكيم [47].

في حين أن قانون المرافعات الفرنسي عرف شرط التحكيم بأنه: "اتفاق يتعهد بمقتضاة الأطراف في عقد من العقود بإخضاع المنازعات التي يمكن أن تنشأ بينهم في المستقبل للتحكيم، في الوقت الذي أغفل الاشارة الى تحديد المقصود بـ (مشارطة التحكيم).

وهنا يثور التساؤل التالي حول ماهي العلاقة بين شرط التحكيم والعقد الاصلي الذي يحتويه، فهل يعد شرط التحكيم شرطاً بسيطاً ضمن شروط العقد الأخرى، أم يجب عده شرطاً مستقلاً عن بقية شروط العقد الأخرى ؟

[47] بدوي حنا، مرجع سابق، ص.321.

للإجابة عن التساؤل أعلاه، نشير إلى ماذهب إليه جانب من الفقه، من أن استقلال اتفاق التحكيم يعني أن ننظر إلى شرط التحكيم الوارد في العقد على أنه يعتبر عقداً قائماً بذاته رغم أنه ليس إلا جزءً من هذا العقد أو احد بنوده. وتستند استقلالية الاتفاق التحكيمي إلى أن هذا الاتفاق يشكل عقداً ضمن العقد الآخر، أي أن الاتفاق التحكيمي يشكل عقداً معادلاً للعقد الأساسي.

ويترتب على القول الآنف الذكر، أانه إذا اعتبرت هيئة التحكيم أن العقد المتضمن لاتفاق التحكيم غير قائم أو باطل ولا أثر له، فإن هذا لا يؤدي إلى أن يكون اتفاق التحكيم ذاته غير نافذ أو باطل ولا اثر له، فضلاً عن تقرير الاستقلال القانوني لاتفاق التحكيم عن العقد الأصلي. هذا ولقد حرصت معظم التشريعات الوطنية الخاصة بالتحكيم على النص صراحة على مبدأ استقلالية اتفاق التحكيم في علاقته بالعقد الاصلي بهدف مساعدة الأطراف على الوصول إلى حلٍ سريعٍ لمنازعاتهم الاستثمارية.

وهذا ما أخذ به المشرع المصري في المادة (23) من قانون التحكيم والتي نصت على ما يلي: "يعتبر شرط التحكيم اتفاقا مستقلا عن شروط العقد الاخرى ولايترتب على بطلان العقد او فسخه او انهاءه أي اثر على شرط التحكيم الذي يتضمنه اذا كان هذا الشرط صحيحا في ذاته"، وهي نفس الصياغة تقريباً التي اعتمدها المشرع الإماراتي في المادة 6 من قانون التحكيم، حيث نص على ما يلي: " يكون اتفاق التحكيم مستقلاً عن شروط العقد الأخرى ... ".

أما القانون الفرنسي فقد جاء خالياً من أي نص يقرر الأخذ بمبدأ استقلال شرط التحكيم من عدمه، في حين أن القضاء الفرنسي قد حرص على إبراز هذا المبدا في العديد من الأحكام, منها الحكم الذي أصدرته محكمة النقض الفرنسية في سنة 1982، والذي ورد فيه بأنه: " في مجال التحكيم الدولي

يتمتع شرط التحكيم باستقلال كامل تجاه العقد". وكذلك الحكم الصادر من ذات المحكمة عام 1993 والذي جاء فيه: "بان استقلالية شرط التحكيم عن العقد الاصلي اصبح من القواعد المادية في القانون الفرنسي [48].

في حقيقة الأمر، لقد نتنتج عن اتفاق التحكيم أثران، أحدهما إيجابي والآخر سلبي. فأما الأثر الإيجابي فيتمثل في التزام الاطراف بعرض النزاع أو المنازعات التي نشأت أو التي يمكن أن تنشأ بينهم على التحكيم، وأما الأثر السلبي فيتمثل في امتناع هؤلاء الأطراف عن عرض هذه المنازعات على القضاء الوطني. وفضلاً عما تقدم، فإن لاتفاق التحكيم اثراً جلياً على التمسك بالحصانة القضائية والتنفيذية للدولة المضيفة للاستثمار.

أيضاً، فمن خصوصية اتفاق التحكيم في المناطق الحرة أنه يخرجه من نطاق التشريع الوطني ليخضع لقواعد خاصة ترتبط بالاستثمار في هذا النوع من المناطق.

[48] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص.55.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، وارتباطاً بالإشكال المحوري المشار إليه في المقدمة، يلاحظ أن المشرع الإماراتي تمكن من وضع إطار قانوني يتماشى مع متطلبات الاستثمار المالي في المناطق الحرة، إلا أنه يحتاج لتحديث مستمر لمواجهة تحديات المنافسة الإقليمية والدولية. ارتباطً بهذا، تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات التي من شأن حسن إعمالها أن يضمن تطوير المنظومة القانونية المنظمة للمناطق الحرة المالية بشكل مستمر.

أولاً: الاستنتاجات

- إن توسيع الاستثمار المالي في المناطق الحرة يرتبط بنوعية الحوافز التي يوفرها النص القانوني المنظم لهذا النوع من المناطق.
- إن المنازعات المرتبطة بالاستثمار المالي في المناطق الحرة تبتعد عن القضاء الوطني، لتعارضه مع خاصية السرعة التي تتصف بها هذا النوع من المعاملات.
- الواضح أن التحكيم يشكل الوسيلة المستعملة لفض المنازعات في المناطق الحرة، حيث يسمح بتوفير الثقة التي يبحث عنها المستثمر الأجنبي.
- الملاحظ على التعاريف التشريعية لاتفاق التحكيم، أنها تعاريف عامة لا تحدد موضوع اتفاق التحكيم ضمن نطاق محدد أو مبادئ معينة، مما يجعلها تنطبق على اتفاقات التحكيم التي تبرم في المناطق الحرة. كل ما في الأمر، أن هذا النوع من الاتفاقات يمتد ليشمل النزاعات

المرتبطة بالاستثمار المالي في المناطق الحرة، مع خروج عن هدذا النوع من الاتفاقات عن رقابة القضاء الوطني.

- يخرج اتفاق التحكيم في المناطق الحرة عن نطاق التشريع الوطني ليخضع لقواعد خاصة ترتبط بالاستثمار في هذا النوع من المناطق.
- إن نجاح سياسة جذب الاستثمارات المالية الأجنبية بالمناطق الحرة يحتاج إلى قواعد قانونية تسيير نحو ضمان العدالة الضريبية بين المستثمرين الأجانب. فالإعفاء الضريبي الكلي سلاح ذو حدين؛ إن صح التعبير، فهو من جهة يساعد على الرفع من نسبة استقطاب الاستثمارات الأجنبية، في حين قد يحول المناطق الحرة إلى جنة ضريبية.
- يحتاج الاستثمار في المناطق الحرة إلى تدابير إجرائية تسمح بحصول المستثمر على رخصة لإنشاء المشروع في أقل وقت ممكن، وبأرخص التكاليف. ينتج عن افتقاد القوانين المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة لهذا النوع من التدابير التي تضمن الفعالية إمكانية التأثير على قدرتها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، في ظل بيئة يطغى عليها جو المنافسة.

ثانياً: التوصيات

- إن الملاءمة الذائمة للقانون المنظم للمناطق الحرة، لاسيما المالية منها، وتوسيع نطاق الاستثمار المالي، متطلبات لازمة لضمان تنافسيتها الإقليمية والدولية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يفرض التعامل مع اتفاق التحكيم في المناطق المالية الحرة، اعتماد مقاربة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا النوع من الاتفاقات الذي يجد بعده العام في الابتعاد عن القواعد الوطنية المنظمة للتحكيم ليرتبط ببيئة تخرج مبدئياً عن السيادة القضائية للدولة.
- يتعين سن قواعد قانونية ضريبية تساعد على مواجهة الممارسات اللامشروعة التي قد تحول هذا النوع من المناطق إلى جنات ضريبية.
- تحتاج المنظومة القانونية المنظمة إلى تدبير إجرائية تسيير في اتجاه تسريع المدة المتطلبة لاستصدار رخصة قصد مباشرة الاشمار المالي في المناطق المالية الحرة، وربما رفع الصفة المادية عنها من خلا إضفاء مزي من الرقمنة.

قائمة المراجع

– الكتب:

- إبراهيم عمر التني، اقتصاديات الإمارات، مطابع البيان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998.
- أسعد السعدون، مدخل إلى المناطق الحرة، مركز البحرين للدراسات، الطبعة الأولى، 2007.
- بدوي حنا، موسوعة قضايا أصول المحاكمات المدنية، التحكيم، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، 2012.
- حمدة على غدير الكتبي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة، كنوز المعرفة للنشر، الطبعة الأولى، 2018.
- سعيد سيف السبوسي، ضريبة القيمة المضافة وآليات تطبيقها في دولة الامارات (دراسة وصفية تحليلية)، دار الحافظ للنشر، الطبعة الأولى، 2017.
- السيد محمد عبده بسيوني، درو المناطق الاقتصادية الحرة والصناعية في التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة، كنوز المعرفة للنشر، الطبعة الأولى، 2018.
- عبد الحميد حمدي نوار، الدر الاقتصادي للمناطق الحرة بدولة الامارات العربية المتحدة، جمعية أم المؤمنين، الطبعة الأولى، 1999.

- عقبة خضراوي، قوانين التحكيم في الدول العربية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2014م.
- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- لطرش علي عيسى عبد القادر، النظام القانوني للاستثمارات الدولية بالمناطق الحرة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2001.
- ماهر محمد عبد اللطيف، محمد ماهر أبو العينين، قضاء التحكيم، دار أبو المجد للطباعة، 2010.
- محمد باسل الحافظ، الموسوعة الشاملة في القوانين الاقتصادية والتجارية بدولة الامارات العربية المتحدة، مكتبة حافظ للنشر، الطبعة الأولى، 2019.
- محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 1، 2007.
- محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2010.
- محمد محمود الإمام، منطقة التجارة الحرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000.
- محمودي مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، 2002.

- محمودي مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، 2002.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، قراءات في الاقتصاد الإماراتي في ضوء رؤية 2012، دار آمنة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020.

- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، قراءات في الاقتصاد الإماراتي في ضوء رؤية 2012، دار آمنة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020.

- المراجع الإلكترونية:

- دراسة تحليلة للمناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة – يناير 2015، عبر الرابط الإلكتروني الآتي:

- https://www.economy.gov.ae/PublicationsArabic/Trading-study%20(9).pdf.